بحوث رجالية

في كتاب مسائل علي بن جعفر

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة


بحوث رجالية
في كتاب مسائل علي بن
جعفر

بحوث رجالية

في كتاب مسائل علي بن جعفر



بقلم
الشيخ عادل هاشم

طَبْعـــة مُحققـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : بحوث رجاليه فی کتب روائیه/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : اعتماد کاظمینی ، ١٤٤٦ق.= ١٤٠٣.
مشخصات ظاهری : ٢ج. ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٤-٥ : دوره ؛
شابک : ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٢-٥:ج.١ ؛ ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٦-٩:ج.٢
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
محدثان شیعه -- نقد و تفسیر
Hadith (Shiites) -- Authorities -- Criticism and interpretation
حدیث -- اسناد
Hadith -- *Esnad
رده بندی کنگره : BP١١٤
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٦٤
شماره کتابشناسی ملی : ٩٨٨٨١٨٦

بحوثٌ رجاليةٌ في كتبٍ روائيةٍ المجلد الاول

بقلم: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى ، ١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥م - ١٤٠٣ ش

القطع: وزيري

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٣٩٠ صفحة

ردمک: ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٢-٥

ردمک الدورة: ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٤-٥

الناشر: اعتماد الكاظمي

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدی
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فهذه جملة أبحاث رجالية ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الأشرف كانت تتمحور حول عدة كتب روائية -فقهية وغير فقهية المحتوى- خارج دائرة الكتب الأربعة، وكان الداعي الأساسي لانطلاق هذه الأبحاث هو ما تضمه -مجتمعة- بين طياتها من آلاف الروايات الفقهية وغير الفقهية، والتي يمكن أن تكون مؤثرة -وبقوة- في عملية الاستدلال الفقهي حال ثبوت اعتبارها أو عدمه؛ فمن أجل ذلك شرعنا في الحديث عن جملة من عناوين هذه الكتب، حيث اخترنا الأهم والأشهر والأكثر شيوعاً عند الأعلام.

والداعي الأهم وراء الشروع في هذه الأبحاث هو وضوح دورها في عملية الاستدلال من جهة ما تمثله من مظانٍ لوجود الدليل الشرعي اللفظي حال ثبوت هذه الكتب أو أي مقدار منها، خصوصاً بضمّ ما هو الثابت في علم أصول الفقه من عدم جواز الانتقال إلى

الاعتماد على الأصول العملية إلّا بعد اليأس عن الظفر بالدليل اللفظي والذي يمكن أن يستشعر -ذلك اليأس- بعد البحث في كل ما يُمكن أن يكون مظاناً ومحلاً لورود الدليل الشرعي اللفظي، فتكون هذه الكتب الروائية من مظان وجود الدليل الشرعي؛ فلذلك لا يجوز للفقيه أن يتخطاها أو يهملها؛ لأنه يهمل بذلك محلاً -بل محلات- مهمة لتواجد الدليل الشرعي اللفظي.

وبعد انتهاء هذ الأبحاث رغب جمع ممن حضرها أن تصاغ بصيغة الكتاب لكي تنشر وتعم الفائدة منها، فلم نجد ضيراً في ذلك، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

مقدّمة عامّة مهمة تكشف الداعي والضرورة وراء هذا النمط من الأبحاث الرجالية

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الدّاعي الأساس لهذه السلسلة من الأبحاث الرّجالية المتعلّقة بالحديث عن جملةٍ من الكتب الرّوائية الفقهية-وغير الفقهية- غير الكتب الأربعة إنّما هو أنّ الرّوايات الفقهية التي نُقِلت إلينا ووصلتنا كانت قد نُقِلت بعدّة طرقٍ وأنماط مختلفة:

١- النّمط الأوّل:

ما كان من خلال كتب ثابتة النسبة لأصحابها ومعلومة النّسخة التي بين أيدينا وعائديّتها للمؤلّف، وكان قد نقل المؤلّف من خلال طرقه الخاصّة المباشرة إلى الرّاوي الأساس، وقد مكّنه من ذلك قربه الزّمني لعصر الحضور المبارك.

وبالتالي، فلم نحتج لإتمام عملية التدقيق في صدور الرّوايات المنقولة من خلالها إلّا لتحقيق سلسلة السند ورجالاته والوقوف على أحوالهم، ومن هذا النمط الرّوايات الفقهية المنقولة في كتاب الكافي للكليني (رحمه الله) (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة) وهي آلاف الرّوايات الفقهية وغير الفقهية في مختلف الأبواب، يصل تعدادها إلى ستّة عشر ألف رواية.

٢- النّمط الثاني:

وهي الرّوايات المنقولة من خلال كتب ثابتة النسبة لأصحابها، ولكن مصنّفيها كانوا قد عاشوا في مرحلة تعتبر متأخّرة نسبياً عن عصر النّص ورواته، سواءٌ كان مقدار هذا التأخير لطبقة أو طبقتين أو ثلاث أو أربع، وبالتالي فحدثت هنا فاصلة زمنية محسوسة بين مؤلّفي هذه الكتب وأصحاب الكتب والأصول المتضمّنة لهذه الرّوايات الفقهية التي كانت مصادر لهم حال تأليفهم لهذه المجاميع الروائية.

ومن هنا احتاج الأعلام من المصنّفين في هذا النّمط إلى اختراع ما يُسمّى بالمشيخة، والتي هي تعبير آخر عن طريق المصنّف إلى أصحاب الأصول والمصنّفات التي أخذ منها رواياته الفقهية وصارت بمثابة مصادره في التأليف.

ومن هنا احتجنا في هكذا نمط من الكتب الرّوائية الفقهية للحديث عن اعتبار طرق هؤلاء الأعلام لأصحاب الأصول والمصنّفات التي كانت مصادرَ لهم في كتبهم لتحصيل هذه الرّوايات الفقهية، مضافاً إلى الحديث عن سلسلة السند لكلّ رواية كما كان في النّمط الأوّل حتّى تكتمل صورة الصدور لدينا.

ومن أمثلة هذا النّمط كتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفّى سنة ٣٨١ للهجرة)، ومشيخته المعروفة بمشيخة الصدوق أو مشيخة من لا يحضره الفقيه، وهي مشيخة كبيرة الحجم

تقترب من حوالي أربعمائة طريق.

وكذلك كان حال الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٤٦٠ للهجرة) وكتابيه تهذيب الأحكام والاستبصار، ومشيخته التي أودعها في كتاب التهذيب وكتاب الاستبصار، فإنّهما مشيختان مستقلتان وإن كانتا متطابقتين إلى حدٍ ونسبة كبيرة، لكن مع ذلك يبقى هناك نسبة معتد بها في الاختلاف بينهما، وكنّا قد تعرضنا لتحقيق كلّ هذه الطرق المعروفة بالمشيخة مفصّلاً في أكثر من كتاب، وخصوصاً في كتابنا بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه، وبحوث في مشيختي التهذيب والاستبصار، فراجع هناك.

٣- النّمط الثالث:

وهو النّمط المتأخّر زماناً جدّاً، أي كانت الفاصلة الزمنية بينهم وبين أصحاب الكتب والمصنّفات التي أخذوا منها وصارت مصادرَ لهم في مجاميعهم الرّوائية تتعدى الخمسة والستة والسبعة والثمانية قرون، والّذي يتمثّل بجملة موسوعات روائية فقهية على سبيل المثال بل أهمّها: كتاب وسائل الشيعة إلى تفصيل مسائل الشريعة للحرّ العاملي (طاب ثراه) (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة).

وكان العاملي قد اعتمد آليةً واضحةً في تأليف كتاب الوسائل، تعتمد على الاستعانة بالكتب الأربعة وعشرات المصادر الرّوائية

الأخرى، وكانت هذه المصادر الجديدة - خارج دائرة الكتب الأربعة- على قسمين:

القسم الأول:

وهي الكتب التي لم تصل إليه مباشرةً، وإنّما نقل عنها بواسطة الكتب الأخرى وأشار إليها في ضمنها، وهي كتبٌ كثيرةٌ بالعشرات.

القسم الثاني:

وهي الكتب التي وصلت إليه نسخة منها ونقل عنها مباشرةً من دون توسّط كتب أخرى، بعد البناء على اعتبارها من خلال الاستعانة بالإجازات العامّة، والبناء على مطابقة ما بين يديه من نسخة مع نسخة الأصل وإن كانت أغلب بل الأعم الأغلب من هذه النسخ قد وصلت إلى يده بالوجادة[1].

ولكن ظهرت هنا مشكلة مهمّة متمثلة في أنّ طرق العاملي إلى هذه الكتب التي وصلت إليه ونقل منها لم تكن محل اتفاق على صحّتها والاطمئنان بالصدور؛ وذلك لأنّها كانت نتاج طريقة المدرسة الأخبارية من أصحابنا، وآلياتها في التعاطي مع إثبات الكتب الرّوائية القائمة على

(١) الوجادة وهي أن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده، فله أن يرويه عنه على سبيل، ويقول: وجدت بخط فلان، أو حدثنا فلان ويسنده، والوجَّادة ليست من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجده في كتاب.

أساس التماس أي طريق ممكن ولو كان ضعيفاً لإثبات الصدور والنسبة لهذه الكتب الرّوائية، حيث كان يعتمد على الكتب الرّوائية من خلال تحصيل نسخة منها بأي طريق كان، سواءٌ بالوجادة أو الشراء أو الهدية أو الاستعارة أو الاستنساخ، ومن ثمّ الاستعانة بطرقه العامّة والإجازات الشرفية والتبركية للأعلام المتقدّمين إلى أصحابنا المتقدّمين، والتي كانت إجازات مودعة في ضمن الإجازات العامّة التي اندرج الحرّ العاملي (قدس سره) فيها بمعية أساتذته ومشايخه.

وبذلك انتهى إلى اعتبار هذه النسخ من الكتب التي عثر عليها أو حصّلها بطريقٍ أو بآخر، وكان الداعي الأساس لاعتماد هذه الآلية -كما نراها- إنّما هو حرص المدرسة الأخبارية على إثبات صدور أيِّ رواية أو كتاب روائي يمكن إثبات صدوره ونسبته إلى مؤلّفه وبأيِّ طريقٍ كان؛ وذلك لأنّ الرّوايات عند المدرسة الأخبارية كانت تمثل العنصر الأساسي والوحيد غالباً لفهم الإسلام والشريعة وتحصيل الأدلة على الحكم الشرعي بعد إبعاد العقل وسيرة العقلاء والإجماع وظواهر القرآن الكريم عموماً عن ساحة الاستدلال بمقتضى تبنّيهم للأفكار العامّة للمدرسة الأخبارية.

ولكن المشكلة أنّ طريقته هذه لا تورث الاطمئنان لدينا في الصدور؛ وذلك لجملة أمور:

الأمر الأوّل:

إنّ هذه الطرق العامّة للأعلام المتقدّمين المأخوذة من الإجازات العامّة هي طرقٌ شرفيةٌ تبركيةٌ، لا أثر علمي ولا عملي لها؛ ولذلك لا تنفع لإثبات صدور أو نسبة كتاب أو نسخة لصاحبها من خلالها.

الأمر الثاني:

أنّ جملة كبيرة من الكتب كانت متعدّدة النسخ، وبالتالي فلا بدّ من مراعاة هذه الجهة في نسبة الكتاب واعتباره، فلعلّ أصل العنوان للكتاب يثبت لمؤلّفه ولكنّ الكلام كلّ الكلام إنّما في النسخة فلعلّها لم تثبت، وبذلك لا نتمكّن من نسبة ما بأيدينا من محتوى للكتاب الرّوائي إلى مؤلّف الكتاب ومصنّفه، وكفى بهذين الأمرين داعياً لإعادة النظر في اعتبار هذه الكتب الرّوائية التي اعتمدها الحرّ العاملي (طاب ثراه) لتكون مصادر لتؤسّس لكتاب الوسائل، وهي مجموعة كتب روائية كثيرة ككتاب قرب الإسناد، وكتاب مسائل علي بن جعفر، وكتاب الفقه المنسوب للإمام الرّضا (عليه السلام)، وكتاب المحاسن للبرقي، وكتاب الجعفريات أو ما يُسمّى بالأشعثيات وغيرها الكثير.

أهمية دراسة اعتبار هذه الكتب:

هناك تساؤل مهم حول أصل أهمية بحث هذه الكتب واعتبارها وثبوت نسبتها إلى مؤلّفها، ونعتقد أنّ ما تقدّم من الكلام يصلح أن

يكـون جواباً عـن هـذا التسـاؤل، فأهميـة البحـث صـارت واضحـة وضـوح الشـمس في رابعـة النّهـار.

وهناك تساؤل آخر مهم جدّاً وهو:

هـل لا بـدّ أن يبحـث الفقيـه اعتبـار هـذه الكتـب قبـل الـشروع بعمليـة الاسـتدلال المفصـل في الأبـواب الفقهيـة المتعارفـة أو مـا يتعـارف وصفـه بالبحـث الخـارج في الفقـه؟ أم أنّـه يمكـن أن يبحـث في هـذه الكتـب أثنـاء أو بعـد عمليـة الاسـتدلال في البحـوث المفصّلـة الفقهيـة في ضمـن المسـائل الفقهيـة المتنوّعـة؟

والجواب عن ذلك:

نعتقـد جازمـين بأنّـه لا بـدّ للفقيـه مـن تنقيـح وتحقيـق هـذه الأبحاث قبـل الـشروع في الأبحـاث الفقهيـة المفصّلـة في الأبـواب المختلفـة المتنوّعـة؛ وذلـك لأنّ المعـروف في علـم الأصـول والثابـت أنّ الفقيـه لا يجـوز لـه أن ينتقـل إلى الأصـل العمـلي والاسـتفادة منـه في عمليـة الاسـتدلال والافتـاء إلّا بعـد فقـدان الدليـل الشرعـي المحـرز، ولا يطمئـن بالفقـدان وعـدم إمـكان التحصيـل للدليـل الشرعـي اللفظـي عمومـاً إلّا بعـد اليـأس مـن الظفـر بـه بعـد البحـث عـن مظـانّ وجـوده عنـه.

ولا يمكـن تحديـد مظـانّ الدليـل الشرعـي اللفظـي إلّا بعـد تحديـد الدائـرة المعتـبرة مـن الكتـب الرّوائيـة لـدى الفقيـه وتحديـداً الكتـب الرّوائيـة

الفقهية، ولا يمكن تحديد هذه الدائرة إلّا بعد إتمام الفقيه للبحث الرّجالي في هذه الكتب ذات المحتوى الروائي الفقهي؛ وذلك لأنّه من نتائج البحث الرّجالي فيها تحديد الدائرة المعتبرة لدى الفقيه، ولنفترض بأنّها عشرة كتب من أصل عشرين كتاباً، فعندئذٍ وجب عليه البحث للظفر بالدليل الشرعي اللفظي في هذه الكتب العشرة فقط، فإذا لم يجد فينتقل حينئذٍ إلى إجراء الأصل العملي كلٌّ بحسبه، وعندئذٍ يكون هذا المقدار من الفحص مبرئ لذمّة الفقيه أمام الله سبحانه وتعالى؛ لأنّه بحث في مظانّ وجود الدليل الشرعي اللفظي على المسألة المبحوثة في ضمن ما اختاره وعلى مبانيه فلم يجد، فعندئذٍ يجوز له الانتقال إلى الأصل العملي وإعماله في المسألة المبحوثة، وأمّا إذا لم يكن الفقيه قد حقّقه هذه الأبحاث قبل الشروع في عملية الاستدلال في الأبواب الفقهية ففي حال عدم العثور على الدليل اللفظي كما يدّعي حينئذٍ، فلا نطمئن بأنّ المقدار الذي بحث فيه يمثّل مظانّ وجود الدليل اللفظي على المسألة بناءً على مبانيه، والذي يمكّنه من أن يبرّر انتقاله لإعمال الأصل العملي؛ لأنّه لا يعرف الدائرة ولم يُعرّف لنا الدائرة المعتبرة لديه من الكتب الرّوائية الفقهية بحسب مبانيه؛ وذلك لأنّ المفروض أنّه لم يحقق فيها، وبذلك تكون الصورة مشوشةً لديه ولدينا، ومعه فلا يُطمأنّ بوجود المبرّر الشرعي للانتقال إلى الأصل العملي؛ لعدم الاطمئنان بفقدان الدليل الشرعي اللفظي على المسألة محل الكلام؛ من

جهة عدم استيفاء البحث عنه في مظانّ وجوده؛ وذلك لعدم تحديد أصل مظانّ وجود الدليل الشرعي اللفظي؛ وذلك لعدم تنقيحه لهذه الأبحاث المتعلقة باعتبار عدم اعتبار هذه الكتب الرّوائية الفقهية غير الكتب الأربعة، وهذا أثر كبير وعظيم ومؤثّر جدّاً في عملية الاستدلال كما هو واضح.

تمهيد:

يقع الكلام في واحد من أهم الكتب التي تضمّنت روايات فقهية متعلقة بالمسائل الشرعية التي يحتاجها الفقيه في عملية الاستدلال، أمّا مؤلّف الكتاب فهو علي بن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) ابن الإمام الباقر (عليه السلام).

قال ابن عنبة: ((هو أصغر ولدٍ لأبيه، مات أبوه وهو طفلٌ))[1]، كما صرّح أنّه كان يرى رأي الإمامية[2]، وهو أخو الإمام الكاظم (عليه السلام) وعم الإمام الرّضا (عليه السلام).

ولكن في مقابل ذلك ذُكِر قول آخر في المقام، حاصله:

أنّ هذه المسائل من تأليف الإمام الكاظم (عليه السلام)، وكانت عبارة عن مسائل سألها لأبيه الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة)، والوجه في ذلك أنّ القائل في الرّواية الأولى منها يقول: (سألت أبا جعفر بن محمّد)، وبعدها كلّها سألته، سألته، سألته إلى آخره، ومثل هذا التعبير يقتضي أن يكون السائل هو موسى بن جعفر (عليه السلام) والمسؤول هو جعفر بن محمّد الصادق (عليه السلام)، وأمّا علي بن

(١) ابن عنبة، عمدة الطالب: ص٢٤١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

جعفر الأخ الأصغر للإمام الكاظم (عليه السلام) فهو مجرّد راوٍ لهذه المسائل، وكان السند ينتهي إليه قبل الإمام الكاظم (عليه السلام).

وكان أوّل من أشار إلى هذا المعنى الشيخ عبد الله السماهيجي في إجازته الكبيرة للشيخ ناصر على ما نقل الطهراني في الذريعة[1].

ولكن المحقّق آقا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى ١٣٨٩ للهجرة) ذهب إلى خلاف ذلك، وردّ مقالة السماهيجي بالقول:

((إنّ في بعض مواضع المسائل هذه كمسألة رفع اليد بالتكبير ما لفظه: قال علي بن جعفر: قال أخي (عليه السلام): **على الإمام أن يرفع يديه في الصلاة وليس على غيره أن يرفع يديه في التكبيرة**، وقال: قال أخي: **قال علي بن الحسين: وضع الرّجل**، إلى آخر الحديث.

فيظهر أنّها روايات لعلي بن جعفر عن أخيه الكاظم (عليه السلام)، وأخوه قد يذكر الجواب عن نفسه، وقد يذكر روايةً عن أبيه جعفر (عليه السلام)، أو عن علي بن الحسين (عليه السلام)، وأوّل مسائله السؤال عن الرّجل واقع امرأته قبل طواف النّساء متعمداً ما عليه؟ قال: **يطوف عليه بدلاً**))[2].

والظاهر أنّ ما تفضّل به المحقق الطهراني (طاب ثراه) هو الأقرب.

---

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة: ٢٠/ ٣٦٠.

(٢) المصدر السابق.

وأمّا مسألة الحديث عن عمره الشريف وسنة ولادته ووفاته ومشايخه وتلامذته ومدفنه ونحو ذلك، فحيث أنّها ليست مهمّة من ناحية البحث الرّجالي وخصوصاً إذا كانت بغاية الاستفادة منها في عملية الاستدلال، فبالإمكان مراجعة الكتب التي اهتمت بتلك الجهات كمقدّمة تحقيق كتاب مسائل علي بن جعفر[١].

الكلام في مكانة علي بن جعفر عند الرّجاليين ووثاقتهم:

قال الشيخ المفيد (قدس سره):

((كان راوية للحديث، سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، ولزم أخاه موسى (عليه السلام)، وروى عنه كثيراً من الأخبار))[٢].

وزاد على ذلك بالقول: ((.... كانا من الفضل والورع على ما لا يختلف فيه اثنان))[٣].

بل أكثر من ذلك، فقد أظهر كمال الورع والتقوى والاحترام والتقدير للأئمّة (عليهم السلام) حتّى لمن كان منهم في مقام أولاده وأحفاده، كما أشارت إلى ذلك جملةً من الرّوايات منها:

---

(١) ينظر: مسائل علي بن جعفر: مقدّمة المحقق السيّد محمّد رضا الحسيني.
(٢) الإرشاد، المفيد: ٢/ ٢١٤.
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٢١٦.

١- ما ذكره الكشّي، حيث قال:

((علي بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، قال حمدويه بن نصير: قال: حدّثنا الحسن بن موسى الخشّاب عن علي بن أسباط وغيره عن علي بن جعفر بن محمّد قال: قال لي رجل أحسبه من الواقفة: ما فعل أخوك أبو الحسن؟ فقلت: قد مات، قال: وما يدريك بذلك؟ قال: قلت: قُسِمت أمواله، وأُنكِحت نسائه، ونطق الناطق من بعده، قال: ومن الناطق من بعده؟ قال: ابنه علي، قال: فما فعل؟ قلت له: مات، قال: وما يدريك أنّه مات؟ قلت: قُسِمت أمواله، ونُكِحت نسائه، ونطق الناطق من بعده، قلت: ومن الناطق من بعده؟ قلت: أبو جعفر ابنه، قال: فقال لي: أنت في سنّك وقدرك وأبوك جعفر بن محمّد تقول هذا القول في هذا الغلام؟! قال: قلت له: ما أراك إلّا شيطاناً، قال: ثمّ أخذ بلحيته فرفعها إلى السّماء ثمّ قال: فما حيلتي إن كان الله رآه أهلاً لهذا ولم تكن هذه الشيبة لهذا أهلاً))[1].

٢- ما نقله الكليني:

((الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَلَّادٍ الصَّيْقَلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٢٨-٧٢٩.

جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ جَالِساً بِالْمَدِينَةِ وكُنْتُ أَقَمْتُ عِنْدَه سَنَتَيْنِ أَكْتُبُ عَنْه مَا يَسْمَعُ مِنْ أَخِيه يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْه أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الرِّضَا ع الْمَسْجِدَ - مَسْجِدَ الرَّسُولِ ص فَوَثَبَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ بِلَا حِذَاءٍ ولَا رِدَاءٍ فَقَبَّلَ يَدَه وعَظَّمَه فَقَالَ لَه أَبُو جَعْفَرٍ ع: **يَا عَمِّ اجْلِسْ رَحِمَكَ اللهُ** فَقَالَ: يَا سَيِّدِي كَيْفَ أَجْلِسُ وأَنْتَ قَائِمٌ؟ فَلَمَّا رَجَعَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ إِلَى مَجْلِسِه جَعَلَ أَصْحَابُه يُوَبِّخُونَه ويَقُولُونَ: أَنْتَ عَمُّ أَبِيه وأَنْتَ تَفْعَلُ بِه هَذَا الْفِعْلَ؟ فَقَالَ: اسْكُتُوا إِذَا كَانَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ وقَبَضَ عَلَى لِحْيَتِه لَمْ يُؤَهِّلْ هَذِه الشَّيْبَةَ وأَهَّلَ هَذَا الْفَتَى ووَضَعَه حَيْثُ وَضَعَه، أُنْكِرُ فَضْلَه؟ نَعُوذُ بِاللهِ مِمَّا تَقُولُونَ بَلْ أَنَا لَه عَبْدٌ))[1].

وكذلك غيرها من الرّوايات التي يستكشف منها عظم قدره ومزيد طاعته وإكرامه لجميع الأئمّة (عليهم السلام) الذين عاصرهم ورافقهم، ومن هذا وغيره يُعلَم أنّ الرّجل مكثر من رواية الحديث وفي مرتبةٍ عاليةٍ من العلم، والفضل والتقوى والوثاقة.

وفوق كلّ ذلك فقد وثّقه الشيخ الطوسي (قدس سره) في موضعين:

الموضع الأوّل:

حينما ذكره في كتاب الرّجال وعدّه في عداد أصحاب الإمام الرّضا (عليه السلام)، حيث قال فيه: ((عمّه (عليه السلام)، له كتاب، ثقةٌ، من

(١) الكليني، الكافي: ١/ ٣٢٢.

أصحاب أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام))[١].

مع أنّ كتاب الرّجال للشيخ الطوسي لم يكن مخصّصاً للتوثيق والتضعيف، ولكن الظاهر أنّ عظم جلالة وقدر علي بن جعفر حمل الشيخ الطوسي (قدس سره) على الإشارة إلى وثاقته واعتبار مروياته.

الموضع الثاني:

ما ذكره في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم، حيث قال في ترجمة علي بن جعفر: ((جليل القدر، ثقةٌ))[٢].

والظاهر أنّ علّة ذكره في كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم من جهة ما هو معلوم من أنّ لعلي بن جعفر كتاب، وكتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم مهتمّ بالدرجة الأساس بذكر كلّ من له كتاب ومؤلّف ومصنّف من أصحابنا.

ومن ثمّ بعد ذلك توالت كلمات التوثيق والمدح والإطراء من الأعلام المتأخّرين على الشيخ الطوسي كابن شهر آشوب في غير مورد[٣].

وكذا وثّقه وأشار إلى عظم قدره وجلالته العلامة الحلّي (طاب ثراه)

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٩ الرقم ٣.

(٢) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٧ الرقم ٣٦٧.

(٣) ينظر: ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ٤/ ٣٢٥، ٣٨٠.

(المتوفّى سنة ٧٢٦) في رجاله[١].

وكذا شهد بعلو منزلته الخاصّة والعامّة كذلك، حيث قال الذّهبي في حقّه: ((كان من أجلّة السّادة الأشراف))[٢]،وكذا قال اليافعي[٣]، وكذا قال ابن العماد[٤]، وتوالت في حقّه كلمات المدح من الأعلام من المتأخّرين ومتأخّري المتأخّرين.

وعليه، فجلالة الرجل أشهر من أن يُشار إليها أو تحتاج إلى مزيد بيان، والكتاب محل الكلام أي مسائل علي بن جعفر هو كتاب روائي فقهي، يتضمّن أجوبة الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) عن جملةٍ من المسائل التي سأله عنها أخوه الأصغر علي بن جعفر.

ثمّ أنّه لا بدّ من الالتفات إلى أنّ مجموع روايات كتاب مسائل علي بن جعفر مختلف فيها، بين أن تكون أربعمائة وتسع وعشرين حديثاً في النسخة غير المبوّبة، ونقصد بالتبويب الترتيب على وفق منهج ترتيب الأبواب الفقهية، والتي هذه النسخة أُدرجت في كتاب بحار الأنوار للمجلسي، وكتاب وسائل الشيعة للحرّ العاملي برواية علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب،

(١) ينظر: العلامة الحليّ، الرجال: ص ٩٢ الرقم ٤.
(٢) الذّهبي، العبر: ١/ ٢٨٢.
(٣) ينظر: اليافعي، مرآة الجنان: ٢/ ٦٨.
(٤) ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب: ٢/ ٢٤٠.

عن علي بن جعفر كما سيأتي بيانه، وبين خمسمائة وثلاث وثلاثين على ما قيل، أو خمسمائة وخمس وثلاثين على ما ظهر لنا بالاستقراء من الأحاديث مودعة في النسخة المبوّبة المرتبة على ترتيب الأبواب الفقهية، وهي النسخة التي يرويها حفيده عبد الله بن الحسن، والمؤرخة والمودعة والمدرجة في كتاب قرب الإسناد كما سيأتي بيانه، وتحديداً في القسم الثاني من كتاب قرب الإسناد للحميري.

ثمّ أنّه بعد ملاحظة هذه الأرقام يظهر أنّ نسبة الاختلاف بين النسختين المودعة في بحار الأنوار والمودعة في قرب الإسناد اختلاف كبير، يصل إلى حوالي عشرين بالمئة، كما أنّه من الملاحظ أنّ هذا الاختلاف كمّي وكيفي، أمّا كمّي فبما تقدّم من الأرقام.

وأمّا كيفي فيمكن أن تُلحظ بهيئة:

ما رواه الكليني (قدس سره) عن محمّد بن يحيى عن العَمركي بن علي البُوفكي الذي هو أحد رواة كتاب علي بن جعفر كما سيأتي مفصّلاً، فإنّ فيه مسائل عديدة لا توجد بالنسخة الأخرى أقصد النسخة المودعة في كتاب قرب الإسناد، ولا في النسخة الأخرى أقصد المودعة في بحار الأنوار وغيرها[1].

(١) ينظر: مسائل علي بن جعفر: ص ٤٣١، ٤٣٦، ٤٥٠، ٤٥٧، ٥١٠، ٧٠١، ٧٢٧.

وكذلك يمكن أن تكون بهيئة:

ما رواه الصدوق (طاب ثراه) مبتدئاً باسم علي بن جعفر، الذي يبدو أنّه أخذه من كتابه برواية العَمركي وموسى بن القاسم عدّة مسائل لا توجد في النسختين[١].

ويمكن أن يظهر بهيئة ثالثة وهي:

هيئة ما رواه الشيخ مبتدئاً باسم علي بن جعفر الذي أخذ رواية العَمركي كما يظهر من المشيخة روايات كثيرة لا توجد في النسختين أيضاً[٢].

وما يمكن أن يكون هيئةً رابعةً:

ما روي في المحاسن والتهذيب بإسنادهما عن علي بن أسباط أحد رواة كتاب علي بن جعفر كما ستأتي الإشارة إليه، حيث رويت روايات لا توجد في النسختين كذلك[٣].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٣٣، ٤٨٨، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٠٧، ٥٢٧، ٥٥٨، ٥٩٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٠، ٤٨٨، ٤٤٦، ٦٢٣، ٦٢٩، ٦٥٢، ٦٥٣، ٧٠٢، ٧٠٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ص ٤٦٠، ٥١١، ٥٤٢.

ملاحظتان مهمّتان أُشير إليهما:

الملاحظة الأولى:

أنّه يظهر أنّ كتاب علي بن جعفر كانت له نسخ مختلفة حسب اختلاف الرّواة له، شأنه في ذلك شأن كتب كثيرة أخرى، قال النجاشي في ترجمة محمّد بن أبي عُمير: ((فأمّا نوادره فهي تختلف باختلافهم))[١].

وقال في ترجمة بكر بن صالح الرّازي: ((له كتاب نوادر يرويه عدّة من أصحابنا، وهذا الكتاب يختلف باختلاف الرواة عنه))[٢].

وقال في طلحة بن زيد: ((له كتاب يرويه جماعة يختلف برواياتهم))[٣].

وقال في عبّاس بن هلال الشامي: ((عن الرّضا (عليه السلام) بنسخة وهي تختلف بحسب الرّواة))[٤].

ومثل ذلك قاله في تراجم أشخاص آخرين، وأمّا عدم تنبيهه على اختلاف نسخ المسائل باختلاف رواتها على الرغم من ذكره لروايتين إحداهما رواية عبد الله بن الحسن والأخرى رواية علي بن

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٧

(٢) المصدر نفسه: ص١٠٩.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٠٨

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٨٢.

أسباط، فلعلّ الوجه فيه عدم اطلاعه على النسختين ليقارن بينهما، وعدم التنبيه على اختلافهما في فهارس الشيوخ فلاحظ.

الملاحظة الثّانية:

أنّ ما يمكن أن يُدّعى أنّه كان متداولاً ومشهوراً بين الأصحاب من نسخ كتاب علي بن جعفر هو ما كان برواية العَمركي ورواية موسى بن القاسم، فإنّ وفرة الرّوايات المروية بطرقيهما عن علي بن جعفر من مسائل أخيه موسى (عليه السلام)، وكثرة الرّواة عنهما في جميع الطبقات إلى عصر المشايخ الثلاثة، كما يلاحظه المراجع للمصادر الحديثية وفهارس الأصحاب، ربّما يكشف عن شهرة نسختيهما من كتاب علي بن جعفر، وأمّا نسخ الباقين فلم تثبت شهرتها بهذه المثابة[1].

تنبيه:

اختلط الأمر على غير واحد ممّن تكلّم في كتاب مسائل علي بن جعفر أنّ كلّ ما ورد في القسم الثاني من كتاب قرب الإسناد للحميري، والذي هو الصيغة المبوّبة لمسائل علي بن جعفر، وبالتالي فيكون كلّ القسم الثاني من قرب الإسناد هو مسائل علي بن جعفر.

(١) ينظر: محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٥٢ - ١٥٣.

ولكنّ هذا الكلام ليس بصحيح بتقريب:

أنّ بالاستقراء الشخصي لمجموع ما ورد في القسم الثاني من قرب الإسناد ظهر لنا أنّ تعداد رواة هذا القسم (٦٠٢) رواية، ولكن ما كان منها برواية عبد الله بن الحسن العلوي عن جدّه علي بن جعفر فقط (٥٣٥) رواية، وأمّا الباقي وهو (٦٧) رواية فقد رويت عن موسى بن جعفر (عليه السلام)، ولكن ليس الراوي علي بن جعفر ولا عن طريق حفيده عبد الله بن الحسن العلوي، بل أنّ هذه الـ(٦٧) رواية قد رويت بعدّة طرق مستقلةٍ كثيرةٍ، انتهاءً إلى الإمام الكاظم (عليه السلام).

ومن هذه الطرق الكثيرة:

الطريق الأوّل:

الحسن بن علي بن النعمان، عن عثمان بن عيسى، عن الإمام الكاظم (عليه السلام).

الطريق الثاني:

محمّد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، عن الإمام الكاظم (عليه السلام).

الطريق الثالث:

علي بن سليمان بن رشيد، عن مالك بن أشيمة، عن إسماعيل بن بزيع، عن الإمام الكاظم (عليه السلام).

الطريق الرابع:

محمّد بن عبد الحميد، عن عبد السلام بن سالم، عن الحسن بن سالم، عن الإمام الكاظم (عليه السلام).

الطريق الخامس:

عبد الله بن عامر، عن ابن أبي نجران، عن صالح بن عبد الله الخثعمي، عن الإمام الكاظم (عليه السلام).

الطريق السادس:

محمّد بن عيسى، عن علي بن يقطين، أو عن زيد، عن علي بن يقطين، عن الإمام الكاظم (عليه السلام).

الطريق السابع:

محمّد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن الإمام الكاظم (عليه السلام)، وغيرها من الطرق الكثيرة.

ثمّ أنّ من الأهمية بمكان الإشارة إلى عدّة أمور:

الأمر الأوّل:

ما هي مجموع الظروف التي توفّرت لعلي بن جعفر مكّنته من تسنّم هذه المنزلة العالية في الرواية وسعة دائرة روايته كمّاً؟

والجواب عن ذلك:

يمكن القول بأنّ هناك جملة من الأسباب أدت إلى ذلك منها:

السبب الأوّل:

طول عمره الشريف، وقد ذكر ابن عنبة في هذا السياق أنّه: مات أبوه وهو طفل، وعاش إلى أن أدرك الهادي علي بن محمّد بن علي بن الكاظم (عليهم السلام)، ومات في زمانه[1].

وحيث أنّ والده الإمام الصادق (عليه السلام) (اُستشهد سنة ١٤٨ للهجرة) وكانت إمامة الإمام الهادي (عليه السلام) ممتدة من (٢٢٠ للهجرة إلى ٢٢٥ للهجرة)، وحيث أنّ الطفل لغةً تُطلَق على من لم يبلغ الخامسة عشرة من الذكور، بل على من هو دون الثانية عشرة عادةً، والأقرب بأنّها دون العشرة لأنّ الصبي هو من يراهق البلوغ ويقترب منه، والبلوغ قد يحدث في عمر الـ(١٢ - ١٣ سنة) في الذكر.

---

(١) ينظر: ابن عنبة، عمدة الطالب: ص٢٤١.

فبالتالي يحتمل أنّه كان دون ذلك بل دون العاشرة؛ ولذلك فيمكن أن يُقال بأنّ ولادته تقترب من سنة (١٣٦ إلى ١٤٠ للهجرة)، هذا من جانب الولادة.

وأمّا من جانب الوفاة، فيمكن أن يُقال: إنّ الظاهر إدراكه لفترة قصيرة من حياة الإمام الهادي (عليه السلام)، بقرينة أنّه لم تعهد له رواية عن الإمام الهادي (عليه السلام) ولا حادث اجتماعي حياتي يذكر، ولم ينقل أهل السير والتراجم مثل ذلك مع أنّه قريب جدّاً من الحصول، خصوصاً معه عمق وقوّة العلاقة النسبية بينهما.

فبالتالي، يمكن أن يُقال: إنّه يقرب عمره الشريف من (٨٢ إلى ٨٨ عاماً)، والمهم في هذا العمر الكبير معاصرته لخمسة من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) ابتداءً من والده الإمام الصادق (عليه السلام) (المتوفّى ١٤٨)، ومروراً بأخيه الإمام الكاظم (عليه السلام) (المتوفّى ١٨٣ للهجرة)، والإمام الرّضا (عليه السلام) (المتوفّى ٢٠٣ للهجرة)، والإمام الجواد (عليه السلام)(المتوفّى ٢٢٠ للهجرة)، وانتهاءً بالإمام الهادي (عليه السلام) (المتوفّى ٢٥٤ للهجرة)، وما ترتب على هذه المعاصرة من مواقف وتحولات سياسية واجتماعية، وما تمظهر في الروايات المنقولة عنهم (عليهم السلام).

السبب الثاني:

انتساب علي بن جعفر للشجرة العلوية المباركة، فهو ابن معصوم

وأخو معصوم وعم معصوم وفي مقام جدّ معصوم، ومثل هذا المقدار من القرب مع ما امتلكه من وثاقة وجلالة في القدر، وحكمة وسلامة مذهب واعتقاد، وقوّة مواقف وولاء، جعل الرّواة يركنون إلى مروياته؛ من جهة كونها مروية مباشرة عن المعصومين (عليهم السلام) من دون واسطة، والذي بدوره - أي عدم وجود الواسطة - يلغي احتمال جملة كبيرة من المشاكل التي تنشأ من وجوه السلسلة السندية طالت أم قصرت، سواءٌ أكان من جهة البعد الزماني أو البعد المكاني أو اختلاف اللغة والثقافة والوثاقة ونحو ذلك.

بل أكثر من ذلك، فإنّ هذا القرب والمنزلة تجعله يختص بحضور جملة حوادث اجتماعية وعائلية وعبادية مختلفة تظهر منها جملة روايات وتوجيهات وأدعية ونحو ذلك ممّا لا يتيسر لعموم الرّواة من حضورها، وبالتالي عدم تمكنّهم من نقلها.

وبناءً على ذلك، فيختص علي بن جعفر أو هذا النمط من الرواة الذين تتوفّر لهم هذه الخصوصية وهذه الظروف فيستطيعون الاختصاص بنقلها، وكلّ ذلك أدّى إلى نتيجة مهمّة وهي توسعة دائرة الناقلين عنه والراوين لحديثه، ولعلّ هذا هو منشأ اختيار مروياته لكي تُدرج في كتاب قرب الإسناد مفضلاً لها على غيرها من الرّوايات المروية من جمعٍ من الرواة كالعَمركي والبُوفكي وغيره، كما ستأتي الإشارة إلى ذلك مفصّلاً عند الحديث عن الحميري وقرب الإسناد

وعلاقته بروايات علي بن جعفر.

السبب الثالث:

أنّ الأئمّة (عليهم السلام) خصوصاً بعد الإمام الصادق (عليه السلام) عاشوا في ظروف صعبة جدّاً، طغى على حياتهم فيها مع الأسف السجن والتعذيب والملاحظة والتضيق والعزل عن محيطهم الاجتماعي وأصحابهم المقرّبين، وذلك بفعل سياسات العداء التي أظهرها لهم الحكّام السياسيين في تلك الأزمنة.

ومن أهمّ الآثار التي ترتبت على هذه الظروف، صعوبة اللقاء المباشر بأتباعهم ومحبّيهم وطلبتهم ومريديهم، وفي نفس الوقت اشتداد الحاجة إلى معرفة آرائهم باعتبارهم المرجعية الدينية والعقائدية لعموم الشيعة، ومثل هذه الظروف أبرزت الحاجة إلى وجود المقرّبين من داخل العائلة الشريفة كعلي بن جعفر؛ ليكونوا من أهم الطرق للتواصل من قبل الشيعة في تلك الأزمان مع الأئمّة (عليهم السلام)؛ وليكون هو ومن كان على هذه الشاكلة حلقة تواصل ووصلٍ بين القواعد الجماهرية للشيعة والأئمّة (عليهم السلام)، إمّا لإيصال الحقوق الشرعية أو الاستفسارات والأسئلة الشرعية والعقائدية، ومن ثمّ توصيل الأحكام والنصائح والإرشادات إلى هؤلاء من خلال هذا النفر من الرّواة كعلي بن جعفر.

الأمر الثاني:

الحديث عن كتاب مسائل علي بن جعفر، ولا بدّ من الحديث فيه عن عدّة جهاتٍ:

الجهة الأولى:

هل كان لعلي بن جعفر كتاب واحد، أو اثنان، أو ثلاثة؟

والجواب عن ذلك:

تعدّدت كلمات أهل التحقيق في المقام، فتمظهرت مشكلة ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأوّل:

وهو الاتجاه الذي ذهب إلى أنّ لعلي بن جعفر ثلاثة كتبٍ، وهي كتاب المناسك، وكتاب المسائل، وكتاب في الحلال والحرام[1].

ومنشأ هذا الاتجاه ـ كما هو واضح ـ هو ذكر جمع لأسماء هذه الكتب، فقد ذكر النجاشي أنّ لعلي بن جعفر كتاباً في الحلال والحرام حينما ترجم له في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، ونصّ على أنّه يُروى تارةً غير مبوّب وتارةً مبوّب، ومن ثمّ يذكر طرقه إلى المبوّب وغير

(١) ينظر: الزنجاني، الجامع في الرجال: ٢/ ٥١٩.

المبـوّب[١].

وذكـره في موضـع آخـر بأنّـه صاحـب المسـائل، وذلـك في معـرض ترجمتـه لإسـماعيل بـن محمّـد بـن إسـحاق بـن جعفـر بـن محمّـد بـن عـلي بـن الحسـين (عليهم السلام)[٢].

بينـما ذكـر الشـيخ الطـوسي (قدس سره) (المتـوفّى ٤٦٠ للهجـرة) في رجالـه أنّ لـه كتـاب مـا سـأله عنـه[٣].

وفي كتـاب الفهرسـت قـال في ترجمـة عـلي بـن جعفـر: ((جليـل القدر، ثقـةٌ، لـه كتـاب المناسـك، ومسـائل لأخيـه موسـى الكاظـم ابـن جعفـر (عليهـما السـلام) سـأله عنهـا، أخبرنـا بذلـك جماعـة))[٤]، وذهـب كذلـك إلى هـذا التنـوّع في عناويـن الكتـب آخـرون.

إلّا أنّه يمكن الإيراد على هذا الاتجاه بالقول:

أولاً:

بالنسـبة إلى كتـاب المناسـك فمـن الواضـح أنّـه لم يُذكَـر في غـير مـا تقـدم مـن المـورد، وبالتـالي فلـو كان لعـلي بـن جعفـر كتـاب بهـذا الاسـم

(١) ينظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢٥٢ الرقم ٦٦٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٩ الرقم ٦٠.
(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٥٣ الرقم ٥.
(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥١ الرقم ٣٧٧.

لكان من الطبيعي والمنطقي بحساب الاحتمال أن يتعرّض لذكره جمع من المتقدّمين من أصحابنا، خصوصاً المهتمّين بالفهارس لأسماء الكتب والمصنّفات من أصحابنا، وهذا غير موجود خصوصاً مع كثرة فهارس أصحابنا، وإن كان النجاشي مختلفاً فيما ذكره من كتب عن الطوسي، فقد كان لأصحابنا فهارس كثيرة مهتمّة بذكر أسماء الكتب، ولكن لم يُشر إليه ولم يتعرّض إلى هذا العنوان.

ثانياً:

إنّ الشيخ (قدس سره) ذكر طريقه إلى كتاب واحد لعلي بن جعفر، فبالتالي يبعد احتمال تعدد كتبه؛ وذلك لأنّه قد تقدّمت الإشارة منّا إلى واحدٍ من أهم الآثار المترتّبة على ذكر طرق الشيخ الطوسي، وكذا الشيخ النجاشي إلى الكتب والمصنّفات التي ذكروها في فهرستيهما، وهي إثبات وجود تلك الكتب وإن كان على مستوى العنوان، وبذلك يظهر وجه الضعف في مقولة أنّ مجرّد وجود طرقٍ للطوسي والنجاشي في فهرستيهما لكتب ومصنّفات أصحابنا له دليل على أنّها طرق لعناوين ومحتوى تلك الكتب والمصنّفات، وبالتالي فلولا ذلك لما تصوّرنا أنّ لذكر طرقهم فائدة.

ولكن هذا الكلام غير تامٍ:

فإنّ الفائدة على تقدير الحمل على كون هذه الطرق طرق

لإثبات العناوين والأسماء فقط، فمع ذلك فالفائدة موجودة وهي إثبات نفس تلك العناوين وأسماء الكتب، وهذا أمر مهم كما يظهر من محل الكلام.

بل أكثر من ذلك فإنّ لهذا الكلام أثر في نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها، حيث ذكرنا هناك بتقريب أنّ الطرق إذا كانت لمجرد إثبات العناوين والأسماء للكتب والمصنّفات فإنّها لا تنفع في نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها؛ وذلك لأنّ المطلوب للتعويض والتصحيح إنّما هي الطرق التي تكون إلى محتوى ومرويات ومضمون الكتب، مضافاً إلى عناوينها حتّى توفّر لنا هذا المحتوى والمضمون المتمثل بالروايات، لكي يكون هو البديل الذي نعوّض من خلاله الأسانيد المخدوشة المراد تعويضها كاملة أو قسماً منها بتصحيحها، وإلّا فمجرّد عنوان اسم الكتاب والمصنّف لا يوفّر لنا ما نحتاجه من مرويات وروايات وطرق وأسانيد ورواة، والتي هي اللازمة لعملية تعويض الأسانيد لتصحيحها، وهذا أمر مهمّ ولازم أساسي للمختار في هكذا مفاصل بحثية رجالية لا بدّ من الالتفات إليها حال اختيار المختار والمبنى، فلاحظ.

وزيد في المقام أنّه بعد المقابلة لكتاب الفهرست مع أكثر من اثنّي عشرة نسخة وفيها نسخ قديمة، فإنّه لم ترد كلمة المناسك في أكثرها، بل جاء بدلها كلمة المسائل، وبالتالي فليس بعيداً وقوع التصحيف في

المطبوعة للقرب بين الكلمتين رسماً[١].

ويحتمل أنّه يوجد كتاب المناسك وأنّه جزء من كتاب المسائل كما يمكن أن يُدّعى، ولكن يمكن أن يرد ويجاب عليه بالقول: إنّ هذا وإن كان محتملاً في نفسه، ولكنّه احتمال ضعيف؛ وذلك لأنّنا رجعنا إلى نسخة المسائل المودعة في القسم الثاني من قرب الإسناد، فوجدنا أنّ مجموع رواياتها تبتدأ من (٦٤٦) بمقدار (٥٣٥) رواية، وأنّ مجموع روايات الحج والعمرة لا يتجاوز (٥٦) رواية من الرقم (٩١٤) إلى الرقم (٩٧٠)، أي بنسبة مئوية تقترب من العشرة بالمئة.

وعادةً ما يمكن أن يُقال بأنّ كتاب المناسك هو إشارة إلى كتاب الحج والعمرة، وكتب الحج والعمرة والروايات الواردة فيها عادةً كثيرة من ناحية العدد، وبالتالي فنعتقد بأنّ هكذا مقدار من الرّوايات لا يرقى إلى أن يكون كتاباً مستقلاً.

فتحصّل ممّا تقدّم: عدم صحّة دعوى أنّ لعلي بن جعفر ثلاثة كتبٍ.

الاتجاه الثاني:

أنّ لعلي بن جعفر كتابين، وهما: كتاب الحلال والحرام، وكتاب

---

(١) ذكر هذه المقابلة السيّد محمّد رضا الجلالي في مقدّمته التحقيقية لكتاب مسائل علي بن جعفر وتحديداً في الصفحة ٦٩.

مسائل علي بن جعفر، ومنشأ هذا الاتجاه بات واضحاً ألا وهو كلمات المتقدّمين من أعلام الطائفة وفنّ الفهارس في المقام، إلّا أنّه مع ذلك يمكن أن يورد عليه بالقول -كما أورد عليه -: بأنّ الشيخ (رحمه الله) إنّما ذكر طريقه إلى كتاب واحد فقط، وهو مسائل علي بن جعفر، فإنّه قد ذكر طريقين:

الأوّل:

قال في نهايته: ((عن علي بن جعفر عن أخيه موسى الكاظم (عليه السلام)))، ومن الواضح أنّ هذا طريق للمسائل، إذ المفروض في مطبوعة الفهرست أنّ المسائل هي التي سأل أخاه عنها.

الثاني:

وقال في بدايته: ((ورواه)) فإفراد الضمير دليل على أنّ المروي في هذا الطريق كتاب واحد، فإذا لاحظنا نهاية هذا الطريق نجد أنّه ينتهي إلى موسى بن القاسم البجلي، وموسى بن القاسم هذا من رواة كتاب المسائل لعلي بن جعفر، مع أنّ هذا الطريق هو طريق الصدوق (طاب ثراه) الذي ذكره الشيخ في مشيخة الفقيه، والذي يقول في آخره: ((عن موسى بن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)))، وأضاف الصدوق وكذلك جميع كتاب علي بن جعفر قد رويته بهذا الإسناد.

وبعبارة أخرى:

أورد الصدوق في مشيخته طريقان، وصفهما بالقول: ((وكلُّ ما كان في هذا الكتاب عن علي بن جعفر فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن العَمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، ورويته عن محمّد بن الحسن بن الوليد (رضي الله عنه)، عن محمّد بن الحسن الصفّار وسعد بن عبد الله جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن عيسى والفضل بن عامر، عن موسى بن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، وكذلك جميع كتاب علي بن جعفر))[1]، فإذاً كلا الطريقين إلى كتاب علي بن جعفر، ومن البعيد أن يذكر له كتابين ويذكر الطريقين إلى كتاب المسائل فقط.

وعلى هذا الأساس فيحتمل قوياً وقوع التصحيف في مطبوعة الفهرست، وأنّ صواب العبارة هكذا: له كتاب المسائل «مسائل لأخيه سأله عنها»، وما بين الشريطين بيان لنوعية المسائل التي يحتويها الكتاب، كما بيّن ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في باب أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) من رجاله بالقول: ((له كتاب ما سأله عنه))[2].

بل نعتقد أكثر من ذلك وأنّ العنوان واحد مؤلّف من جزئين وهو المسائل ومسائل الحلال والحرام، وبالتالي فيكون أصل العنوان

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٢٢.

(٢) كتاب مسائل علي بن جعفر ،: ص ٦٧ – ٦٨، مقدمة التحقيق.

(مسائل الحلال والحرام)، أو يكون أصل العنوان (المسائل) والحلال والحرام يكون قيداً توضيحياً لنوعية المسائل؛ لتمييزها عن مسائل العقائد ونحو ذلك.

فالنتيجة:

أنّه ليس لعلي بن جعفر إلّا كتاب واحد، وهو كتاب المسائل، أو مسائل علي بن جعفر، وهو عبارة عن أسئلته ومسائله لأخيه الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام) والمتعلقة بمسائل الحلال والحرام.

الاتجاه الثالث:

أنّ لعلي بن جعفر كتاباً واحداً، وهو كتاب المسائل، أو مسائل علي بن جعفر، وقد ظهر وجهه ممّا تقدّم.

الجهة الثانية:

هل هو كتاب واحد أم أنّه كتابان أحدهما صغير والآخر كبير، والصغير هو الموجود بين أيدينا في الوقت الحالي، وأمّا الكبير فإنّه قد فُقِد؟

والجواب عن ذلك:

إنّ الأساس في هذه الشبهة هو ما تقدم الحديث عنه والإشارة

إليه بالأرقام، وهو التفاوت الكبير نسبياً في عدد الرّوايات في الكتاب بين النسخ المختلفة، وبنسبة مئوية تصل إلى حوالي العشرين بالمئة بين النسخة المبوّبة من الكتاب والنسخة غير المبوّبة منه، مضافاً إلى ورود جملة من الرّوايات التي لها نفس سمات روايات مسائل علي بن جعفر، ولكنّها لم تكن قد وردت من خلال النسختين من الكتاب، بل تجدها منتشرة بين كتب الحديث والمجاميع الرّوائية ومصادره، فشكّلت بنفسها نمطاً من أنماط مرويات علي بن جعفر خارج قرب الإسناد والمسائل.

إلّا أنّه يمكن أن يرد على هذا الكلام ما حاصله:

أوّلاً:

إنّ أهل التصانيف والفهارس والموسوعات من المهتمّين بهذا النمط من المؤلفات والمصنّفات اتفقوا على أنّ لعلي بن جعفر كتاباً واحداً، ولم يذكروا في كلماتهم أنّ هناك كتابين بهذا العنوان واحد منهم صغير والآخر كبير، ولو كان له كتابان أحدهما صغير والآخر كبير لذكروا ذلك في فهارسهم، كما ذكروا هذا المعنى لغير كتاب وغير مؤلف من أصحابنا الإمامية، كما نطقت بذلك كثيراً كتب الفهارس.

ثانياً:

يمكن تصوّر أنّ الكتاب اسمه مسائل علي بن جعفر، وبالتالي فتكون الضابطة في إدخال الرّوايات تحت هذا العنوان كلّ ما ورد بعنوان: (سأل علي أخاه)، أو قال علي: (سألت أخي).

ثالثاً:

يمكن توجيه هذا التفاوت الكبير الملحوظ في أعداد الروايات بين النسختين المبوبة التي رواها الحميري، وغير المبوبة التي أوردها المجلسي (طاب ثراه)، فالأولى تزيد على الثانية بأكثر من مائة رواية، وذلك من خلال القول: إنّا لو جعلنا أصل الكتاب ما تحتويه النسخة المبوبة وهو (٥٣٣) حديثاً، وأمكننا أن نضيف إليها ما في النسخة غير المبوّبة ممّا لم يرد في النسخة المبوّبة، لحصلت لنا حينئذٍ مجموعة أكبر من المسائل الثابتة في النسخ المسمّاة بكتاب المسائل.

وعليه، فلو جعلنا تلك المجموعة أساساً وأضفنا عليها ما بعنوان السؤال عن أخيه، حصلت لدينا مجموعة أكبر من المسائل، ممّا يوجب حصولنا على كتاب المسائل بالكامل، والقدر المتيقن الذي يدخل في هذا الكتاب:

أوّلاً: ما يكون بعنوان سؤال علي عن أخيه الكاظم (عليه السلام).

ثانياً: ما يكون عن طريق أحد رواة كتابه وهم خمسة:

١- العَمركي بن علي البُوفكي الخراساني، كما في طريق الصدوق الأوّل في مشيخة من لا يحضره الفقيه.

٢- موسى بن القاسم البجلي، كما في طريق الصدوق الثاني في مشيخة من لا يحضره الفقيه، وعموم الكتب الأربعة.

٣- علي بن أسباط بن سالم، وهو راوي النسخة غير المبوّبة عن النجاشي، ولعلّه قليل الأثر العملي مقارنة بالعناوين الأخرى.

٤- عبد الله بن الحسن بن علي بن جعفر العلوي، وهو راوي النسخة المبوبة، وهو حفيد علي بن جعفر يروي عنه مباشرة، كما هو ملحوظ في أسانيد قرب الإسناد.

٥- علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، وهو راوي النسخة غير المبوّبة التي أوردها المجلسي[1].

عمدة الصور التي وصلت إلينا بها مسائل علي بن جعفر في الوقت الحالي.

إنّ روايات علي بن جعفر المعبّرة عن جملة مسائله عن الإمام الكاظم (عليه السلام) وصلت إلى أيدينا في الوقت الحالي بعدّة صور:

---

(١) ينظر: كتاب مسائل علي بن جعفر: ص ٦٨ - ٥٥ مقدّمة التحقيق للسيّد محمّد رضا الحسيني.

الصورة الأولى:

وهي صورة المسائل والرّوايات التي وقعت في كتب المحمّدين الثلاثة الكليني والصدوق والطوسي (قدّست أسرارهم)، مبثوثةً في كتبهم الروائية أي الكتب الأربعة، ولهم طرقهم الخاصّة إليها وهي:

الطريق الأول:

طريق الشيخ الصدوق (طاب ثراه) الأول، قال في المشيخة:

((وكلّ ما كان في هذا الكتاب عن علي بن جعفر فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن العَمركي بن علي البُوفكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)))[1].

الطريق الثاني:

وهو طريق الصدوق (رحمه الله) الثاني، قال:

((ورويته عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه) عن محمّد بن الحسن الصفّار وسعد بن عبد الله جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، والفضل بن عامر، عن موسى بن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال

(١) الصدوق: من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٢٢.

الصدوق: وكذلك جميع كتاب علي بن جعفر))[١].

الطريق الثالث:

طريق الشيخ الطوسي (قدس سره) الأوّل، قال:

((أخبرنا بذلك جماعة عن محمّد بن علي بن الحسين الصدوق، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى، عن العَمركي الخراساني البُوفكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)))[٢].

ومن الواضح أنّ هذا الطريق هو عين طريق الصدوق الأوّل.

الطريق الرابع:

طريق الشيخ الطوسي (قدس سره) الثاني، حيث قال:

((ورواه أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله والحميري، وأحمد بن إدريس، وعلي بن موسى، عن أحمد بن محمّد، عن موسى بن القاسم البجلي، عنه أي عن علي بن جعفر))[٣].

---

(١) الصدوق، مشيخة من لا يحضره الفقيه: ص ٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥١.

(٣) المصدر نفسه.

الطريق الخامس:

وهو طريق الكليني، وهو:

((محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن العَمركي، عن علي بن جعفر))[1].

وبالتالي فهذه طرق خمس وسيأتي الحديث عن تماميّتها سنداً بالتفصيل.

الصورة الثانية:

وهي بهيئة مسائل علي بن جعفر مستبطنة بأجمعها في الجزء الثاني من كتاب قرب الإسناد لعبد الله بن جعفر الحميري، وهو برواية عبد الله بن الحسن العلوي عن جدّه علي بن جعفر، وهي النسخة المبوّبة على ترتيب الأبواب الفقهية، وهو النسخة الأولى من الكتاب، والراوي لهذه النسخة عبد الله بن الحسن العلوي، والرجل يأتي الكلام فيه.

نعم، لا بدّ من الالتفات بأنّ الجزء الثاني من كتاب قرب الإسناد يضمّ مسائل علي بن جعفر برواية عبد الله بن الحسن العلوي وزيادة على تفصيل تقدّم.

---

(١) الكليني، الكافي: ٤/ ٣٧٦ كتاب الحج ح ١٠.

الصورة الثالثة:

وهي مسائل علي بن جعفر الواصلة إلى العلامة المجلسي وصاحب الوسائل (قدّس سرّهما) ومن بعدهما من الأعلام، وهي برواية علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) عن علي بن جعفر، وهو النسخة غير المبوبة[١].

والراوي لهذه النسخة علي بن الحسن بن علي بن عمر، والرجل لم يوثّق صريحاً أيضاً في كتب الرجال، ولكن قد نال مدحاً من السيّد المرتضى (قدس سره) في مقدمة الناصريات، بأن وصفه أنّه كان عالماً فاضلاً[٢].

نعم، روى هذا الرّجل عن علي بن جعفر في عدة مصادر، كنوادر محمّد بن علي بن محبوب كما في السرائر[٣]، وكذا في المحاسن[٤]، وكذا علل الشرائع[٥]، وكذا كامل الزيارات[٦]، وكذا في دلائل الإمامة[٧]، وشواهد التنزيل[٨].

---

(١) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١٠/ ٢٤٩.

(٢) ينظر: المرتضى، الناصريات: ص ١٨٧.

(٣) ينظر: ابن إدريس، السرائر: ٣/ ٦٠٣.

(٤) ينظر: البرقي، المحاسن: ص ٩٤ ح ٥٢.

(٥) ينظر: الصدوق، علل الشرائع: ص ٤٨٦ ح ٢.

(٦) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٦ح٣، ص ١٩ ح ٨.

(٧) ينظر: الطبري، دلائل الإمامة: ص ١٥٣.

(٨) بنظر: الحسكاني، شواهد التنزيل: ٢/ ٣٤٣.

مضافاً إلى ذلك، فإنّ هذه النسخة وصلت إلى متأخّري المتأخّرين بالوجادة، **هذا أولاً**.

ثانياً:

أنّها كانت برواية أحمد بن موسى بن جعفر بن أبي العبّاس، عن أبي جعفر أحمد بن يزيد بن النضر الخراساني، وكلاهما لم يثبت لهما توثيق في كتب الرجال.

هذا إجمال الكلام وأمّا تفصيله:

أمّا الكلام في الصورة الأولى فسنتحدث عن هذه الطرق الخمسة وتماميتها:

الكلام في طريق الصدوق الأوّل:

فهو طريق الشيخ الصدوق (قدس سره) الأول ويشتمل على كلّ من:

علي بن الحسين بن بابويه (رحمه الله) والد الصدوق، ومحمّد بن يحيى العطّار، والعمركي بن علي البُوفكي، وعلي بن جعفر.

وأمّا الشيخ الصدوق فلا كلام في وثاقته لأنّه الصدوق، وأمّا والد الصدوق (رحمه الله) فقد ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته بالقول: ((كان فقيهاً، جليلاً، ثقةً، وله كتب كثيرة، منها: كتاب التوحيد، كتاب

الوضوء.....))[١].

بينما ترجم له النجاشي بالقول:

((شيخ القمّيين في عصره ومتقدّمهم، وفقيههم، وثقتهم، وكان قدم العراق واجتمع مع أبي القاسم الحسين بن روح (رحمه الله) وسأله مسائل، ثمّ كاتبه بعد ذلك على يد علي بن جعفر الأسود يسأله أن يوصل له رُقعة إلى الصاحب (عليه السلام) ويسأله فيها الولد، وكتب إليه: **قد دعونا لك وسترزق ولدين ذكرين خيّرين**، فولد له أبو جعفر وأبو عبد الله من أم ولد، وله كتب منها: كتاب التوحيد، كتاب الوضوء.....))[٢].

وأمّا الثاني وهو محمّد بن يحيى العطّار فقد ترجم له النجاشي بالقول:

((محمّد بن يحيى، أبو جعفر العطّار القمّي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقةٌ، عينٌ، كثير الحديث، له كتب، منها: مقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب النوادر، أخبرني عدّة من أصحابنا، عن ابنه أحمد عن أبيه بكتبه))[٣].

ولرواية الابن لروايات أبيه أو كتب أبيه خصوصية في علم

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٧ الرقم ٣٩٢.
(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٢٦١ الرقم ٦٨٤.
(٣) المصدر السابق: ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٦.

الرجـال. وهـي:

أنّـه يقـرب في بعـض الأحيـان أن يكـون دوره شرفي بحـت، ويكـون الابـن مجـرد ناقـل للروايـات أي روايـات وكتـب والـده للآخريـن، وهنـا في هكـذا مـوارد وحـالات يمكـن رفـع اليـد عـن اشـتراط الوثاقـة في الحديـث؛ لأنّـه لا مدخليـة لـه أي لهـذا الـراوي حينئـذٍ في التوسـط في الحديـث فهـماً ونقـلاً، ولكـن مجـرد كونـه واسـطة في النقـل ولعلّـه لا يتعـدّى في بعـض الأحيـان كـما قـد ورد في كتـب التراجـم والسـير والفهـارس والتاريـخ والحـوادث، لا يتعـدّى دوره تسـليم الكتـب والروايـات لطالبيهـا مـن طـلاب العلـم والمسـتفيدين منهـا، والأعـلام أو المكتبـات العامّـة أو الخاصّـة كـما أشرنـا إليـه في غـير مـورد.

وأمّـا الثالـث فهـو العَمركـي بـن علـي البُوفكـي الـذي ترجـم لـه النجاشـي بالقـول:

((أبـو محمّـد البُوفكـي، وبُوفـك قريـة مـن قـرى نيشـابور، شـيخ مـن أصحابنـا، ثقـةٌ، روى عنـه شـيوخ أصحابنـا، منهـم عبـد الله بـن جعفـر الحمـيري، لـه كتـاب الملاحـم))[1].

(١) المصدر نفسه: ص ٣٠٣ الرقم ٨٢٨.

وأمّا علي بن جعفر صاحب الكتاب:

فقد تقدّم الحديث في وثاقته، بل جلالة قدره وعظم منزلته بين أصحابنا، فتحصل ممّا تقدم أنّ طريق الصدوق الأوّل إلى روايات علي بن جعفر صحيح، فبالتالي يكون ما يرويه الصدوق عن علي بن جعفر معتبر.

وأمّا الكلام في طريق الصدوق الثاني:

فالواقع فيه محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد وهو شيخ الصدوق، وكثيراً ما كان يُلحظ على الشيخ الصدوق (قدس سره) أنّه يصحح ما يصحّحه شيخه ابن الوليد هذا، وكذلك يترك ما يتركه شيخه هذا، وكان يترضّى عليه في غير مورد.

وقد ترجم الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله للرجل:

وتحديداً في باب من لم يروِ عنهم (عليهم السلام) حيث قال في ترجمة الرجل: ((محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمّي، جليل القدر، بصير بالفقه، ثقةٌ، يروي عن الصفّار وسعد، وروى عنه التَلعكبري، وذكر أنّه لم يلقه، ولكن وردت عليه إجازته على يد صاحبه جعفر بن الحسين المؤمن بجميع رواياته، أخبرنا عنه أبو الحسين بن أبي جيد

بجميع رواياته))[١].

بينما ترجم له في الفهرست بالقول:

((جليل القدر، عارف بالرجال، موثوق به، وله كتب جماعة منها: كتاب الجامع، وكتاب التفسير، وغير ذلك))[٢].

بينما ترجم له النجاشي بالقول:

((شيخ القمّيين وفقيههم ومتقدّمهم ووجههم، يُقال أنّه نزيل قم وما كان أصله منها، ثقة ثقة، عين، مسكون إليه، له كتب منها: كتاب تفسير القرآن، وكتاب الجامع))[٣].

نعم، على تقدير عدم التصريح بأي توثيق له، يمكن أن يُقال: إنه يكفي ترضي الشيخ الصدوق (عليه الرحمة) على ابن الوليد للقول بوثاقته، ولكن جوابنا عن ذلك هو أنّنا وإن قبلنا في دلالة الترضي على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، ولكنّنا ميّزنا في بحوثنا في ألفاظ التوثيق حينما تعرّضنا لدلالة الترضي على الوثاقة في الحديث، ميّزنا بين فريقين ممّن يصدر منهم الترضي، وذهبنا إلى أنّ مثل الشيخ الصدوق

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٩ الرقم ٦٢٧٣.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٧٣ الرقم ٧٠٩.
(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٨٣ الرقم ١٠٤٢.

(قدس سره) غير مقبول دلالة ترضيه على وثاقة المُترضَى عنه منفرداً[١].

وبعبارة أخرى:

إنّ ترضّي الصدوق بنفسه لا يرقى إلى أن يكون أمارة على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات ما لم ينضم إليها شيء آخر على تفصيل ذكرناه في ألفاظ التوثيق[٢].

وكذلك بحثنا به الشيخ المفيد من هذه الجهة، وهذا بخلاف ما إذا صدر الترضّي عن مثل النجاشي أو الشيخ الطوسي (قدّس سرّهما)، فإنّ ترضّيهم بنفسه أمارة على الوثاقة واعتبار مرويات المُترضَى عنهم من قبلهم، كما فصّلناه في ألفاظ التوثيق فراجع[٣].

الثاني: محمّد بن الحسن بن الصفّار:

فقد ترجم له النجاشي بالقول: ((كان وجهاً في أصحابنا القمّيين، ثقةً، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، له كتب منها: كتاب الطهارة، كتاب الوضوء، كتاب بصائر الدرجات، توفّي محمّد بن الحسن الصفّار بقم سنة تسعين ومائتين (رحمه الله)))[٤].

---

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٦٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ٨٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص٧٩، ٩٠، ٩١.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٥٤ الرقم ٩٤٨.

بينما عدّه الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الحسن بن علي العسكري (عليه السلام)[١].

بينما ترجم له في الفهرست بالقول:

((أمّيٌ، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة كتاب بصائر الدرجات وغيره، وله مسائل كتب بها إلى أبي محمّد الحسن بن علي العسكري (عليه السلام)))[٢].

والملاحظ -بل لعلّه مستغرب- أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) لم يثنِ عليه ولم يصرّح بوثاقته مع ما عليه من جلالة في القدر وسعة في الحديث وعلو في المنزلة، كما هو ظاهر كلمات النجاشي بحقّه.

وعلى كلّ حالٍ، فالرّجل ثقةٌ، ذو منزلة عظيمة.

الثالث: سعد بن عبد الله، فقد ترجم له النجاشي بالقول:

((سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة ووجهها، كان سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً وسافر في طلب الحديث ..... وصنّف سعد كتب كثيرة وقع إلينا منها: كتاب الرحمة، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، ..... توفّي سعد (رحمه الله) سنة إحدى وثلاثمائة وقيل سنة تسع وتسعين

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٠٣ الرقم ٥٩٠٠.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٠ الرقم ٦٢١.

ومائتين))[١].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته بالقول:

((جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة، من كتبه كتاب الرحمة، وهو يشتمل على كتب جماعة منها: كتاب الصلاة،.....))[٢].

وبالتالي، فوثاقة الرجل بل جلالة قدره واضحة.

الرّابع: وهو أحمد بن محمّد بن عيسى:

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((الأشعري، يُكنّى أبا جعفر، شيخ القمّيين ووجههم، وفقيههم غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يُلقى السلطان بها، لقي الرضا (عليه السلام) ولقي أبا جعفر الثاني (عليه السلام) وأبا الحسن العسكري (عليه السلام)، له كتب منها: كتاب التوحيد، كتاب فضل النبي (صلى الله عليه وآله)، كتاب المتعة، كتاب النوادر.....))[٣].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة

(١) النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ١٧٧ – ١٧٨ الرقم ٦٤٧.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٥ الرقم ٣١٦.
(٣) النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٨١ - ٨٢ الرقم ١٩٨.

وأصولهم بالقول: ((شيخ قم ووجهها وفقيهها غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقى السلطان لها، ولقي أبا الحسن الرضا (عليه السلام)، وصنّف كتباً منها: كتاب التوحيد، وكتاب فضل النبي (صلى الله عليه وآله)، وكتاب المتعة.....))[١].

الخامس: وهو الفضل بن عامر:

روى هذا الرّجل عن موسى بن القاسم البجلي في غير مورد، فقد روى في الكافي وتحديداً في كتاب الجنائز[٢].

كما وقع أيضاً في روايات كتاب التوحيد للشيخ الصدوق (طاب ثراه) راضياً عن موسى بن القاسم البجلي كذلك، ويروي عنه محمّد بن الحسن الصفّار[٣]، وكذا في الخصال[٤]، وكذا في ثواب الأعمال روى عنه سعد بن عبد الله، وكان هو يروي عن موسى بن القاسم البجلي[٥]، وكذلك أيضاً في العلل[٦]، وغيرها من الموارد.

وقد أشار إلى الرجل الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله بالقول:

---

(١) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٨ - ٦٩ الرقم ٧٥.
(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/ ١١٨ كتاب الجنائز ح ٣.
(٣) ينظر: الصدوق، كتاب التوحيد: ص ٤٦١ ح ٣٤.
(٤) ينظر: الصدوق، الخصال: ص ٨٦ ح١٥.
(٥) ينظر: الصدوق، ثواب الأعمال: ص ١٨٢ ب: ثواب من مقت نفسه.
(٦) ينظر: الصدوق، علل الشرائع: ١/ ٢٧٨.

((روى عن سعد بن عبد الله))[١].

بينما في الفهرست ذكره في ترجمة موسى بن القاسم البجلي من باب وقوعه في طريق الطوسي إلى كتب موسى بن القاسم البجلي[٢].

وتتبّعنا كلمات من ترجم له أو أشار إليه من أعلام الفنّ وأهل الرجال، فوجدنا أنّ الرجل مهمل لم يُشَر إلى وثاقته فضلاً عن التصريح بها .

السادس: وهو موسى بن القاسم البجلي:

فقد ترجم له النجاشي في رجاله بالقول: ((ثقة، ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة، له كتب منها: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، وله مسائل الرجال فيه مسائل ثمانية عشر رجلاً))[٣].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته بالقول: ((له ثلاثون كتاباً مثل كتب الحسين بن سعيد مستوفاة حسنة وزيادة))[٤].

وأما علي بن جعفر فوثاقته وجلالة قدره تقدمت الإشارة إليها

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٥ الرقم ٦٢٣٢.
(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٣ الرقم ٧١٨.
(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٤٠٥ الرقم ١٠٧٣.
(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٣ الرقم ٧١٨.

بوضوح.

فتحصل ممّا تقدم:

أنّه لا خدش في رجال طريق الصدوق (قدس سره) إلى روايات علي بن جعفر إلّا من جهة عدم توثيق الفضل بن عامر، ولكن عدم ثبوت وثاقة هذا الرجل لا يضر بصحّة الطريق؛ وذلك لأنّ السند في طبقته هو شريك فيها لأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي، الثقة، عظيم الشأن.

فتحصل ممّا تقدّم:

أنّ طريق الشيخ الصدوق الثاني صحيح معتبر لا خدش فيه.

الكلام في الطريق الثالث:

وهو طريق الشيخ الطوسي (قدس سره) الأوّل، وهو عين طريق الشيخ الصدوق (طاب ثراه) الأوّل إلى علي بن جعفر وذكرنا أنّه تام، وبالتالي فطريق الشيخ الطوسي الأوّل إلى علي بن جعفر تام من ناحية السند.

نعم، الواسطة بين الشيخ الطوسي والشيخ الصدوق هم جماعة كما ذكر الشيخ الطوسي، ومن الواضح أنّ عمدة هؤلاء الجماعة الشيخ المفيد (قدس سره)؛ لأنّه هو الواسطة عموماً بين الشيخ الطوسي والشيخ الصدوق على تفصيلٍ ذكرناه في محلّه في مراسيل الثقة عن جمعٍ أو عن

غير واحدٍ أو عن جماعة ونحو ذلك[١].

لا يعترض علينا بالقول:

إنّكم اخترتم أنّ طرق الشيخ الطوسي (قدس سره) في الفهرست هي طرق إلى عناوين وأسماء الكتب والمصنّفات التي ذكرها، لا أنّها طرق إلى الرّوايات التي تضمّنها تلك الكتب، وبالتالي فلا فائدة من تصحيف طريق الشيخ الطوسي الحالي.

وذلك لأنّه يمكن الجواب عن ذلك بالقول:

إنّنا قلنا: إنّ الأمر وإن كان كذلك وهو أنّ الأصل في طرق الشيخ الطوسي في الفهرست إنّما هو طرق إلى عناوين وأسماء الكتب والمصنّفات التي يشيرون إليها، ولكن ذكرنا أيضاً أنّه في بعض الأحيان توجد قرائن وشواهد ومؤيّدات تشير إلى أنّ طريقه هذا أو ذاك إنّما هو بمحتوى وعنوان الكتاب، كطرقه إلى بعض كتب صفوان بن يحيى ومشيخة ابن محبوب وبعض الكتب المهمّة كنوادر ابن أبي عُمير ونحو ذلك.

ونعتقد أنّ طرقه إلى كتب الصدوق كانت من هذا النّمط، أي أنّها طرق إلى المحتوى؛ وذلك لقرب عهده بالشيخ الصدوق، وعدم

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في المراسيل: ٣/ ٩ وما بعدها

خفاه عناوين كتبه عليه، وكان شيخه المفيد وغيره الواسطة الطبقية بينه وبين الشيخ الصدوق (طاب ثراه)، كما ذكرنا تفصيله في محلّه.

الكلام في الطريق الرّابع:

وهو طريق الشيخ الطوسي الثاني، فمن الواقع فيه الشيخ الصدوق ووالد الصدوق (رحمه الله) وقد تقدّم بيان جلالتهما معاً ووثاقتهما، وسعد بن عبد الله وقد تقدّم بيان جلالته ووثاقته، والثالث هو الحِميري عبد الله بن جعفر، والرّجل سيأتي بيان وثاقته مفصلاً، ولكن إجمالاً نذكر أنّ النجاشي ترجم له بالقول: ((شيخ القمّيين ووجههم))[1].

وكذلك ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في الفهرست حيث قال في حقّه: ((ثقةٌ، له كتب منها: كتاب الدلائل، إلى أن قال: وكتاب قرب الإسناد))[2].

وأمّا الرابع فهو أحمد بن محمّد الأشعري القمّي، وقد تقدّم الحديث في حال الرجل وظهور جلالة قدره وكونه شيخ القمّيين، وأمّا الخامس فهو موسى بن القاسم البَجلي، وقد تقدّم الحديث في حاله وثبوت وثاقته.

فتحصّل ممّا تقدّم: صحّة هذا الطريق واعتباره، وهو مذكور

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢١٩ الرقم ٥٧٣.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٧ الرقم ٤٣٩.

في الفهرست وبالتالي فإشكال كونه طريقاً للعنوان لا للمحتوى فإنّه إشكال وارد، ولكن تقدّمت الإشارة والجواب عليه فيما تقدم من الكلام.

الكلام في الطريق الخامس:

وهو طريق الكليني، فقد كان محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد عن العَمركي عن علي بن جعفر[١]، ولكن هذا السند فيه مخالفة للمعهود كما ذُكِر من جهتين:

الأولى: رواية أحمد بن محمّد عن العَمركي، والثانية: وجود الواسطة بين محمّد بن يحيى والعَمركي، كما أشار إلى هذه المخالفة صاحب منتقى الجُمان (قدس سره)[٢].

ولكن تقدّم الحديث في هذه المسألة، وقلنا:

إنّ مسألة توسّط واسطة بين راوٍ وراوٍ آخر معاصر له، أو يمكن أن يروي عنه، ليس مبرراً للتشكيك في صحّة السند؛ وذلك لوجود مبررات عديدة موضوعية تحدثنا عنها مفصّلاً فيما تقدّم من الأبحاث[٣]، وقلنا بأنهّا ظروف تفرض على بعض الرّواة الرواية عن

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٤/ ٣٦٧ ح ١٠.
(٢) ينظر: الشيخ حسن، منتقى الجمان: ٣/ ٩٣.
(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في المراسيل: ٢/ ٩ وما بعدها

معاصريهم زماناً كما إذا اختصوا لسبب أو لآخر بجملة من الروايات أو الكتب أو الأبواب الخاصّة في حوادث خاصّة تمنع الآخرين من مشاركتهم إيّاها، فمن الطبيعي أن يضطرّ الرّواة الآخرين للرواية عن معاصرهم وإن لم تكن الرواية عن المعاصر معروفة معهودة.

وأمّا الحديث عن أحوال رجالات السند:

فالكليني ثقة الإسلام لا كلام فيه، وأمّا محمّد بن يحيى فهو العطّار، وهو ثقةٌ، عينٌ، تقدّم، وهو كثير الحديث، وأمّا أحمد بن محمّد فلعلّه تقديم وتأخير في السند فيكون الأصل: أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيى والده، عن العمركي الثقة، وأحمد هذا وإن لم تثبت وثاقته لكن اعتبار مروياته يمكن أن يُصار إليه من جهة قرب كون دوره شرفيٌّ على تفصيل تقدّم.

ولكن فرق الطبقة يمنع من رواية الكليني عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، كما هو واضح، وكذلك الحال إذا حملناه على كونه أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد؛ لأنّ نفسه ابن الوليد متوفيٍ سنة (٣٣٣) للهجرة، والصحيح كون أحمد بن محمّد زيادة في السند ولا مكان له في الأصل، أو كونه أحمد بن محمّد الأشعري القمّي وهو ثقةٌ، جليل القدر، وكذلك هو حال علي بن جعفر، وعليه فالنتيجة النهائية أنّ الطريق معتبر.

هذا تمام الكلام في الصورة الأولى من صور ما وصلنا من رواية علي بن جعفر.

الكلام في الصورة الثانية من روايات علي بن جعفر:

وهي الهيئة المستبطنة بأجمعها في الجزء الثاني من كتاب قرب الإسناد لعبد الله بن جعفر الحِميري، وهي برواية عبد الله بن الحسن العلوي حفيد علي بن جعفر، والمشكلة الأساسية في هذه النسخة هو أنّ الراوي لها مهمل، لم يُترجَم له في كتب الرجال، ومن هنا كان موقف الفقهاء أمام هذه النسخة سلبي، ومتمثّل بعدم الاعتماد على مرويات مسائل علي بن جعفر عن طريق عبد الله بن الحسن العلوي، فعلى سبيل المثال: ذكر ابن إدريس في مستطرفات السرائر أنّ عبد الله بن الحسن هذا لم يرد في حقّه توثيق[1].

وإلى ذلك أشار وذهب المحقّق الداماد في كتاب الصلاة، بعد أن استعرض رواية قيل بالتمسّك بها لإثبات جواز النظر للوجه والكفّين المستلزم لجواز إبدائهما، وهي رواية عن الحِميري في قرب الإسناد عن عبد الله بن الحسن العلوي، عن جدّه علي بن جعفر، إلى أن قال: أنّه لو تمّ سند هذه الرواية، لأمكن الحكم بجواز النظر إلى الوجه والكفّين اعتماداً عليها[2].

(١) ينظر: ابن إدريس، موسوعة ابن إدريس، مستطرفات السرائر: ص ٢٢٤.

(٢) ينظر: الداماد، كتاب الصلاة: ٢/ ٥١.

وأمّا سيّد أساتيذنا السيّد الحكيم فقد روى خبراً لابن جعفر (عليه السلام) أنّه سأل أخاه عن النّساء هل عليهنّ الجهر بالقراءة في الفريضة؟ فقال (عليه السلام): **لا، إلّا أن تكون امرأة تؤمّ النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها**، وعلّق عليها بالقول: وضعفه بعبد الله بن الحسن منجبر بما عرفت[١].

ومن الواضح تصريحه بضعف عبد الله بن الحسن، وأكّد هذا الضعف مرّة أخرى في مورد آخر[٢].

وإلى ذلك ذهب سيّد أساتيذنا الشهيد محمّد باقر الصدر (قدس سره) في شرحه للعروة الوثقى، حيث صرّح فيه تعليقاً على رواية أنّها ليست تامّة سنداً لعبد الله بن الحسن العلوي[٣].

وكذلك الحال في سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) حيث صرّح في كتاب الحج أنّ الرواية ضعيفة بعبد الله بن الحسن العلوي؛ وذلك لأنّه لم يرد فيه أي توثيق أو مدح ولم يُذكَر في كتب الرجال[٤].

وإلى غير ذلك من الموارد التي يظهر منها توقف الأعلام من الفقهاء عن الاعتماد على مرويات علي بن جعفر عن طريق قرب

---

(١) ينظر: الحكيم، مستمسك العروة الوثقى: ٦/ ٢٠٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧/ ٢٧٩.

(٣) ينظر: الصدر، بحوث في شرح العروة الوثقى: ٤/ ٥٠.

(٤) ينظر: الخوئي، موسوعة السيّد الخوئي، معتمد العروة الوثقى: ٢٧/ ٣٣٦.

الإسناد؛ من باب ضعف عبد الله بن الحسن العلوي الراوي لتلك النسخة.

ولكن قد يُقرّب الاعتماد عليه وعلى روايته لها من جهة أنّ عبد الله بن جعفر الثقة الجليل اعتمد عليها، واعتمد على أخبارها وأودعها في كتابه قرب الإسناد إلى الإمام الكاظم (عليه السلام) دون رواية أشخاصٍ آخرين معروفين بالوثاقة كالعَمركي بن علي البُوفكي وموسى بن القاسم البجلي وعلي بن أسباط بن سالم وأبي قتادة علي بن محمّد بن حفص وغيرهم.

إلّا أنّه قد نوقش في هذا التقريب بالقول:

إنّه يجوز أن يكون الوجه في اختيار الحميري لهذه الرواية بالذات هو قرب إسنادها بالنسبة إليه، فإنّها تمر بواسطتين فقط إلى الإمام الكاظم (عليه السلام)، مع أنّ الطبيعي أن يروي الحميري - وهو من الطبقة الثامنة - بثلاث وسائط عنه (عليه السلام)، وربّما لم يتيسّر له مثل هذا القرب في السند في سائر طرق كتاب علي بن جعفر، فاختار رواية عبد الله بن الحسن؛ لأنّه ينطبق عليها شرط كتابه، وهو قرب الإسناد إلى الإمام الكاظم (عليه السلام).

كما يلاحظ أنّه أدرج روايات وهب بن وهب البختري في كتابه قرب الإسناد إلى الإمام الصادق (عليه السلام)؛ لانطباق شرطه عليها مع أنّه لا

إشكال في ضعف أبي البختري حتّى قيل: إنّه أكذب البرية.

وبالجملة، يحتمل أن يكون الوجه في اختيار الحميري رواية عبد الله بن الحسن لكتاب جدّه من جهة قرب إسنادها، لا من جهة ما ذُكِر من اعتبارها عنده[١].

ولكن مع ذلك أُجيب عن هذه المناقشة بالقول:

بأنّه يمكن أن يُجاب عن هذه المناقشة بأنّ من رواة كتاب علي بن جعفر هو العَمركي بن علي البُوفكي، وهو من مشايخ عبد الله بن جعفر الحميري كما نصّ على ذلك النجاشي[٢]، ولو أورد الحميري كتاب علي بن جعفر عن طريقه لكان مماثلاً لرواية عبد الله بن الحسن في قرب سندها إلى الإمام الكاظم (عليه السلام).

إذاً لا يصح أن يبرّر اختيار رواية عبد الله بن الحسن بكونها قريبة السند دون غيرها من الروايات[٣].

ومع ذلك فقد عُلِّق على هذا الكلام بالقول:

إنّ هذا الكلام متين، ولكنّه لا ينفي احتمال عدم وصول كتاب علي بن جعفر برواية العَمركي إلى الحميري، فإنّ مجرد كونه من تلامذته

(١) ينظر: محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٤٩.
(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٠٣.
(٣) ينظر: محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٥٠.

والراويين عنه، لا يعني حصوله على نسخة من الكتاب المروي في طريقه، كما لا ينفي احتمال أنّ الحميري اختار رواية عبد الله بن الحسن من حيث كونها مبوّبة دون غيرها من الروايات المتيسّرة له[١].

وهذا الكلام قريب جدّاً.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي:

أنّ المذكور في النسخ المتداولة من رجال النجاشي أنّ رواية عبد الله بن الحسن لم تكن مبوّبة، ورواية علي بن أسباط كانت مبوّبة، ولكن الظاهر أنّ ذلك من غلط النسخ والصحيح إنّما هو العكس[٢].

ويؤيّد ذلك أنّ من تتبع أبواب القسم الثاني من قرب الإسناد الذي هو برواية عبد الله بن الحسن يجد ترتيب الأبواب واضحة، وتبويبها على طريقة تبويب أبواب الفقه.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّه لم يقم هناك وجه واضح لإمكانية الاعتماد على مرويات علي بن جعفر عن طريق عبد الله بن الحسن، والتي وردت في القسم الثاني من كتاب قرب الإسناد إلى الإمام الكاظم (عليه السلام).

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

نعم، لا بأس بتأييد المطالب والنتائج في الاستدلال بما ورد في القسم الثاني من قرب الإسناد عن علي بن جعفر عن طريق عبد الله بن الحسن، ولكن مع ذلك فيمكن أن يوجه القول باعتبار مرويات عبد الله بن الحسن من جهة أنّه كثير الرّواية، خصوصاً وأنّ مروياته في القسم الثاني من قرب الإسناد كثيرة تصل إلى حوالي (٥٣٥) رواية بحسب استقرائنا، وهذا رقم كبير نسبياً كما هو واضح، خصوصاً وأنّه لا مشكلة في سندها بعد عبد الله بن الحسن هذا، فإنّه لم يقع فيها بعده إلّا جدّه علي بن جعفر الثقة الجليل، الذي يروي هذا المجموع من الروايات عن أخيه الإمام الكاظم (عليه السلام).

ويمكن أن يعضد اعتبار مرويات الرجل اختياره من قبل الحميري لرواية المسائل عن الإمام الكاظم، فهو حيث أنّه وأخوه من أهل بيته، فمن الطبيعي أن يكون محل اطمئنان مقارنة بالآخرين، خصوصاً مع تشابه طول الأسانيد بين طريقي عبد الله بن الحسن العلوي وغيره من مشايخ الحميري.

مضافاً إلى ذلك، فإنّه لا يبعد عندنا أن يكون دور الرجل دوراً شرفياً في نقل كتاب جدّه علي بن جعفر، وبالتالي فلم يكن له مدخلية واضحة علمية عموماً في محتواه، وهذا متعارف في حالات معيّنة من الرواة على تفصيل ذكرناه في محلّه، بل يقوّي ذلك أنّ الظاهر أنّ مجرد كون الروايات مبوبة على أبواب الفقه، فهذا يعني أنّه قد أُجري عليها

عمل علميٌ متمثل بالتبويب، فإنّه عادة الكتب والأصول الرّوائية أن لا تكون مبوّبة، وإنّما يعمل الأعلام في مرحلة لاحقة على تبويبها، وفي هذا المجال اشتهر غير واحد من أصحابنا ـ خصوصاً في قم ـ بأن كانت لهم جهود علمية متمثلة في تبويب بعض الكتب الفقهية التي لم تكن مبوّبة، ومن الطبيعي أن يختار للتبويب من له القدرة على ذلك من الرّواية من أصحاب اللياقة والقابلية العلمية كعبد الله بن الحسن العلوي.

فالنتيجة: أنّ مرويات عبد الله بن الحسن العلوي معتبرة لدينا.

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى مسألة بأنّ هذا الاعتبار لمرويات عبد الله بن الحسن لا يؤدّي إلى اعتبار ما في القسم الثاني من قرب الإسناد إلّا إذا ثبت كون ما بأيدينا من قرب الإسناد من نسخة مطابق لنسخة الأصل، وغير ذلك من المقدمات التي نترك الحديث عنها إلى الكتاب الآخر في سلسلة هذه الكتب، وهي كتاب قرب الإسناد إن شاء الله تعالى.

الكلام في الصورة الثالثة من روايات علي بن جعفر

وهي مسائل علي بن جعفر الواصلة إلى العلامة المجلسي (طاب ثراه) وصاحب الوسائل (طاب ثراه) ومن بعدهما إلى الأعلام المتأخرين عنهم.

فهذه النسخة إنّما هي برواية علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، عن علي بن جعفر، كما هو صريح كلام العلامة المجلسي (قدس سره) في بحار الأنوار[1].

ثمّ أنّ الكلام يقع في راوي هذه النسخة، وهو علي بن الحسن بن علي بن عمر:

فقد ورد اسم هذا الرّجل في عداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، كما ذكر ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره)[2]، ولكن ورد في المطبوعة النجفية: الحسين بدل الحسن.

وكذا تعرّض لذكره البرقي في المحاسن[3]، وكذلك ابن حجر في

(١) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١٠/ ٢٤٩.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٠٢.
(٣) ينظر: البرقي، المحاسن: ص ٩٤.

تهذيب التهذيب[١]، وكذا الزّنجاني في جامع الرجال[٢]، مضافاً إلى وروده في كفاية الأثر للخزّاز القمّي[٣].

نعم، هذا الرّجل والد الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر، الذي هو الحسن بن علي الناصر، وهو والد جدّ السيّد المرتضى (قدس سره) لأمّه[٤]، وهذا الرّجل من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)[٥]، وكذا غيرها من الموارد الأخرى، ومع ذلك فإنّ الرّجل لم يرد في حقّه توثيق.

نعم، مدحه السيّد المرتضى (قدس سره) في مقدّمة الناصريات ووصفه بأنّه عالمٌ فاضلٌ[٦]، وقد استفاد البعض من هذا الوصف وثاقة الرّجل وبالتالي اعتبار مروياته، إلّا أنّه قد تقدّمت الإشارة منّا في مبحث ألفاظ التوثيق القول بأنّ التعبير بعالم بنفسه مطلق، وقد يراد منه الإشارة إلى عموم العلوم كالفقه والحديث والتفسير واللغة والأدب والتاريخ والشعر والأنساب وغيرها، وبالتالي فيكون حمله على خصوص الحديث بحاجة إلى قرينة ولا قرينة في المقام.

---

(١) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٩٣.

(٢) ينظر: الزنجاني، الجامع في الرجال: ٢/ ٥٢٠.

(٣) ينظر: الخزاز القمّي، كفاية الأثر: ص ٢٣٧.

(٤) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٦/ ٧٧.

(٥) ينظر: الجواهري، المفيد في معجم رجال الحديث: ص ١٤٦ الرقم ٢٩٤٧، ٢٩٤٦ ، ٢٩٥٥.

(٦) ينظر: الشريف المرتضى، الناصريات: ص ١٧٨.

ولكنّ التعبير بـ(فاضل) بنفسه كذلك ذكرنا أنّها من جملة الأوصاف والتعبيرات الأخلاقية الشرفية التي يُراد منها الإشارة إلى منزلةٍ معيّنةٍ ولا يُشترط أن تكون منزلة علمية، فقد تكون منزلة سياسية، أو اجتماعية أو أخلاقية أو غير ذلك، وبالتالي فحملها على خصوص العلمية بحاجة إلى قرينة ولا قرينة في المقام.

فبالتالي، يبعد استفادة التوثيق من كلمات الشيخ المفيد (قدس سره)، ومع ذلك فيمكن أن يُقال بأنّ اعتبار مرويات الرجل يمكن أن تكون نتيجة لمجموعة أمور منها:

الأمر الأوّل:

توصيفه بكونه عالماً، وهذا التوصيف وإن كان بنفسه لا يكون أمارةً على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، إلّا أنّ له قيمة احتمالية يمكن أن تندرج في محور بناء الاطمئنان باعتبار مروياته.

الأمر الثاني:

توصيفه بكونه فاضلاً، وهذا التوصيف بنفسه وإن قلنا بأنّه ليس بأمارة على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، ولكنّه مع ذلك يمتلك قيمة احتمالية يمكن أن تضاف إلى القيمة الاحتمالية للأمر الأوّل في محور بناء الاطمئنان بالاعتبار.

الأمر الثالث:

عدم الطعن فيه من قبل أعلام الرجال، وهذا وإن لم يضف قيمة احتمالية جديدة في محور بناء الاطمئنان بالوثاقة واعتبار المرويات، إلّا أنّه يمكن أن يسد ثغرةً يمكن أن يدخل من خلالها ما يقوم بعملية خفض للقيمة الاحتمالية المتراكمة في مقام بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرجل وهو أمر مهم، فإنّ النقصان من العوامل المؤثّرة كالزيادة من العوامل المؤثرة.

الأمر الرابع:

كونه كثير الرواية، كما هو واضح من روايته لمئات الروايات عن علي بن جعفر، خصوصاً وأنّ هذه الروايات تعتبر إليه صحيحة، حيث أنّه لا يوجد بينه وبين الإمام (عليه السلام) إلّا علي بن جعفر الثابت وثاقته بل جلالة قدره.

الأمر الخامس:

اهتمام الأعلام وأصحاب المجاميع الروائية برواياته، وإدراجها في كتبهم كالشيخ الطوسي (قدس سره) في أماليه وغيره.

الأمر السادس:

حسن مروياته بصورةٍ عامّةٍ وخلوّها عن ما يمكن أن يكون

محل الخدش والإشكال إجمالاً بالمقدار الذي طالعناه من خلال تلك الروايات عموماً.

وكلّ أمر من هذه الأمور الستة يحمل قيمة احتمالية يمكن أن تجتمع مع القيمة الاحتمالية المستبطنة في الأمر الآخر، وهكذا تجتمع كلّ القيم في محور بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّجل، خصوصاً مع عدم وجود ما يمكن أن يقلّل من بناء هذا الاطمئنان بعدم الطعن بالرجل من قبل أعلام الفن، ولكن مع كلّ ذلك فيبقى في النفس منه شيءٌ.

ومع ذلك، فهذا ليس السبب الرئيسي لعدم اعتبار تلك الروايات، فإنّه يُضاف إلى ذلك جملة من الموانع عن صحّة هذه النسخة واعتبارها وهي:

الأمر الأوّل:

أنّ هذه النسخة وصلت إلى المتأخّرين بطريق الوجادة، ومن الواضح أنّ العثور على نسخة كتابٍ بالوجادة طريق يصعب البناء على صحّته لعدّة لوازم، منها عدم الاطمئنان بالتطابق بين النسخة الواصلة بالوجادة ونسخة الأصل، فضلاً عن فقدان الطريق لتلك النسخة.

الأمر الثاني:

أنّ هذه النسخة كانت برواية أحمد بن موسى بن جعفر بن أبي العبّاس، وقد تتبّعت سيرة الرجل فلم أعثر على موارد ورد فيها، وبالتالي فلم يترجم له من أعلام الفنّ وأهل الرجال والسير والتراجم، وبالتالي فلم يُذكر حاله من جهة الجرح والتعديل، فهو مهمل من هذه الناحية.

الأمر الثالث:

أنّ أحمد بن موسى هذا يروي هذه النسخة من مسائل علي بن جعفر، عن أبي جعفر أحمد بن يزيد بن النضر الخراساني، وقد تتبّعت الرجل في مظانّ وجود تراجم الرجال والرواة فلم أجد له ترجمة تذكر، فضلاً عن المدح أو التوثيق.

وعليه، فهذه الأمور الثلاثة ـ إضافة إلى ما تقدّم الحديث عنه في أوّل الكلام ـ تمنع من القول بصحّة هذا الكتاب واعتبار مروياته.

إلا أنّه مع ذلك فقد ذهب سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في غير مورد إلى القول أنّ صاحب الوسائل يروي كتاب علي بن جعفر بطريق الشيخ، وطريق الشيخ إلى علي بن جعفر صحيح[1].

---

(١) ينظر: الخوئي: مستند العروة الوثقى: ٣/ ٣٣٠، معتمد العروة الوثقى: ٢/ ٤٤٧.

وتبعه في ذلك آخرون، وذكروا أنّه لا إشكال في صحّة طريق صاحب الوسائل إلى الشيخ الطوسي، كما أنّ طريق الشيخ الطوسي إلى كتاب علي بن جعفر صحيح[١].

ولكن قد اتّضح ممّا تقدّم أنّ هذا الكلام لا يستقيم؛ ووجه عدم استقامته هو أنّ نسخة الشيخ الطوسي (قدس سره) من مسائل علي بن جعفر كانت بروايتي العَمركي بن علي البُوفكي وموسى بن القاسم، كما هو مقتضى طرق الشيخ الطوسي إلى مسائل علي بن جعفر، وتعرّضنا فيما تقدّم من الأبحاث مفصّلاً لسرد وتنقيح طرق الشيخ الطوسي إلى تلك المسائل المذكورة في غير موردٍ كالمشيخة والفهرست[٢].

وهذا بخلاف نسخة صاحب الوسائل (قدس سره) من مسائل علي بن جعفر، وهي بعينها نسخة العلامة المجلسي (طاب ثراه) كما ذُكِر في البحار، والّتي هي برواية علي بن الحسن بن علي بن عمر.

إلّا أنّه مع ذلك لم تتوقّف المحاولات لإثبات اعتبار نسخة العلامة المجلسي والحرّ العاملي (قدّس سرّهما)، والتي هي النسخة المتداولة من بعدهما.

وهناك محاولةٌ عامّةٌ سيّالةٌ لإثبات استغناء ثبوت الكتب

---

(١) ينظر: المازندراني، مقياس الرواة في كليات علم الرجال: ص ٣٣٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ٨٦ المشيخة، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

واعتبارها لسلسلة السند ووثاقتهم، وذلك من خلال دعوى شهرة الكتاب وتداوله بين الأعلام.

وهذه محاولة كثيراً ما يُصار إليها، ودعوى كثيراً ما تُدعى لإثبات كلّ كتابٍ يقع الكلام في ثبوته ونسبته إلى مؤلفه، أو مطابقة ما بأيدينا من النسخة مع نسخة الأصل للمؤلّف.

وقد قيل هذا المعنى بعينه في كتاب مسائل علي بن جعفر، وأنّه من الكتب المشهورة والمتداولة بين المتقدّمين من أصحابنا، وبالتالي فهو مستغنٍ عن الحاجة إلى الحديث في سنده أو في وثاقة من وقع في إسناده.

بل ذهبت هذه الدعوى إلى أكثر من ذلك من خلال القول بأنّ هذا الكتاب لم يكن بعيداً عن اعتماد المتقدّمين من أصحابنا، فقد كان بيد الكليني (قدس سره) وقد اعتمده في كتابه المعروف الكافي، وكذا وقع من بعده بيد الشيخ الصدوق (طاب ثراه) وقد اعتمده في جملة من كتبه، وواحد من هذه الكتب كتاب من لا يحضره الفقيه، وهو الكتاب الفقهي الكبير والمعروف، وهو ثاني الكتب الأربعة، وكذلك الحال بعد ذلك مع الشيخ الطوسي (قدس سره)، فقد كان الكتاب مصدراً من مصادر الشيخ الطوسي حال تأليفه لكتابه الشهير تهذيب الأحكام.

وبالتالي، فمن مجموع ما تقدّم فإذا كان حال الكتاب كذلك استغنى بلا شبهة حينئذٍ عن البحث في صحّة الطريق إليه، بل أنّ هذا النّمط من التعامل مع الكتب هو ما جرى عليه دأب الأصحاب

والأعلام، وخصوصاً من بحث في ثبوت كتب الروائية وغيرها، كما هو الملاحظ عليهم منذ القدم.

ولكن مع ذلك فإنّ هذه المحاولة غير تامّة، وتعرّضت للإجابة عنها، حيث أُجيب عنها بالقول:

إنّ هذا الكلام غير دقيق، ويتّضح الوجه فيه بملاحظة ما يلي:

١- أنّ كتاب علي بن جعفر قد رُوي من عدّة طرقٍ وعدّة رواةٍ، ويختلف حجم الكتاب حسب اختلاف رواياتهم، فالموجود في رواية عبد الله بن الحسن المدرجة في قرب الإسناد (٥٣٣) مسألة، والموجود في رواية علي بن الحسن المدرجة في البحار والوسائل (٤٢٩) مسألة، والقدر الجامع بينهما ما يقرب من (٢٥٠) مسألة، ففي قرب الإسناد ما يقرب من (٢٨٣) مسألة لا توجد في رواية علي بن الحسن، ويوجد في هذه النسخة (١٧٩) مسألة لا توجد في قرب الإسناد.

وفيما رواه الكليني عن محمّد بن يحيى عن العَمركي بن علي البُوفكي، الذي هو أحد رواة كتاب علي بن جعفر مسائل عديدة لا توجد في قرب الإسناد ولا في النسخة الأخرى[1].

وفيما رواه الصدوق مبتدئاً باسم علي بن جعفر الذي يبدو أنّه أخذه من كتابه برواية العَمركي وموسى بن القاسم عدّة مسائل لا

(١) ينظر: مسائل علي بن جعفر: ص ٤٣١، ٤٣٦، ٤٥٠، ٤٥٧، ٥١٠، ٧١٠، ٧٢٧.

توجد في النسختين[١].

وفيما رواه الشيخ مبتدئاً باسم علي بن جعفر الذي أخذه من رواية العَمركي كما يظهر من المشيخة روايات كثيرة لا توجد في النسختين[٢].

ويوجد فيما روي في المحاسن والتهذيب بإسنادهما عن علي بن أسباط (أحد رواة كتاب علي بن جعفر) روايات لا توجد في النسختين كذلك[٣].

وبذلك يظهر أنّ كتاب علي بن جعفر كانت له نسخ مختلفة بحسب اختلاف الرواة له، شأنه في ذلك شأن كتب أخرى.

٢- أنّ ما يمكن أن يُدعى أنّه كان متداولاً ومشهوراً بين الأصحاب من نسخ كتاب علي بن جعفر هو ما كان برواية العَمركي ورواية موسى بن القاسم، فإنّ وفرة الروايات المروية بطريقيهما عن علي بن جعفر عن مسائل أخيه موسى (عليه السلام)، وكثرة الرواة عنهما في جميع الطبقات إلى عصر المشايخ الثلاثة ـ كما يلاحظه المراجع للمصادر

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٤٣٣، ٤٨٨، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٠٧، ٥٢٧، ٥٥٨، ٥٩٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٩٠، ٤٨٨، ٤٦٤، ٦٢٣، ٦٢٩، ٦٥٢، ٦٥٣، ٧٠٥، ٧٠٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٦٠، ٥١١، ٥٤٢.

الحديثية وفهارس الأصحاب ـ ربّما يكشف عن شهرة نسختيهما من كتاب علي بن جعفر، وأمّا نسخ الباقين فلم تثبت شهرتها بهذه المثابة.

مثلاً: نسخة عبد الله بن الحسن رواها عبد الله بن جعفر الحميري، ومحمّد بن أحمد العلوي، وتوجد رواياته في قرب الإسناد للأوّل، ولم يُعثر على شيء منها في سائر المصادر سوى حديثين في التهذيب[1].

وأمّا نسخة علي بن الحسن فالراوي لها في النسخة الواصلة إلى المتأخرين هو أبو جعفر أحمد بن يزيد بن النضر الخراساني، وهو مجهول، بل لم يعثر على من ترجم له، وتوجد رواية واحدة في هذه النسخة في نوادر محمّد بن علي بن محبوب فيما حكاه عنه ابن إدريس في آخر السرائر، وهي برواية محمّد بن أحمد بن إسماعيل الهاشمي[2].

ومن الواضح أنّ هذا المقدار لا يثبت به شهرة النسختين، واعتماد الأصحاب عليهما بحيث يورث الوثوق بهما.

٣- أنّ نسخة عبد الله بن الحسن من كتاب جدّه علي بن جعفر المدرجة في قرب الإسناد، بالإضافة إلى ما تقدّم من عدم ثبوت وثاقة راويها عبد الله، وعدم ثبوت اشتهارها واعتمادها من قبل الأصحاب (رضي الله عنهم)، بحيث يغني ذلك عن النظر في سندها، فإنّه يصعب الوثوق بها من جهة أخرى، وهي كثرة الغلط والتصحيف والسقط

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ٣٦٧ ح ٨، ٨/ ١٩ ح ٣٥.
(٢) ينظر: ابن ادريس، السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي: ٣/ ٦٠٣.

فيها.

قال المحقّق صاحب المنتقى:

((قرب الإسناد لمحمّد بن عبد الله الحميري، متضمن لرواية كتاب علي بن جعفر، إلّا أنّ الموجود في نسخته سقيم جدّاً باعتراف كاتبها الشيخ محمّد بن إدريس العجلي (رحمه الله)، والتعويل على ما فيه مشكل))[1].

وأمّا نسخة علي بن الحسن المُدرجة في البحار وفي الوسائل، فهي لا تقل أيضاً عن تلك النسخ في السقط والغلط، ويتّضح ذلك بمقارنة ما ورد فيها مع ما ورد من مسائل علي بن جعفر في سائر المصادر الحديثية[2].

ومنه يُعلَم:

أنّ دعوى كون كتاب مسائل علي بن جعفر من الكتب المشهورة المعروفة المتداولة بين الأصحاب من المتقدّمين المستغنية بذلك عن ملاحظة صحّة الطريق إليها، فهي دعوى غير تامّة، لا يمكن الركون

(١) ينظر: الشيخ حسن، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ٣/ ١٧٦.

(٢) ينظر: مسائل علي بن جعفر: ص ٢، ٣، ٩، ٣٣، ٩٦، ١٢٧، ٢١٩، ١٠٣، ١١٢، ٢٠٥، ٣٣٠، ٣٨١، ١٩٣، محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٥١ - ١٥٤.

إليها.

فالنتيجة:

أنّ نسخة مسائل علي بن جعفر بصورتها الثالثة وهي نسخة العلامة المجلسي وبحار الأنوار ونسخة صاحب الوسائل (قدّس سرّهما)، فهي كذلك غير قابلة للاعتماد عليها، ولا ثبوت لاعتبارها.

المختار النهائي في الكتاب:

أنّ روايات أو مسائل علي بن جعفر إذا وردت عن طريق الشيخ الصدوق أو الشيخ الطوسي (قدّس سرّهما)، فهي معتبرة يمكن الاستناد إليها مع ملاحظة سائر سلسلة السند إلى المعصومين (عليهم السلام).

وكذلك الحال في طريق الكليني إلى علي بن جعفر ومسائله فإنّه معتبر، وأمّا ما ورد من مسائل علي بن جعفر في القسم الثاني من كتاب قرب الإسناد للحميري، وكذلك فيما وصل إلى العلامة المجلسي والعاملي من مسائل علي بن جعفر ومن بعدهما للأعلام، فهي غير قابلة للاعتماد عليها كدليل على الأحكام الشرعية.

نعم، تبقى الفائدة في هذين القسمين الأخيرين من مسائل علي بن جعفر تبقى قائمة؛ من جهة إمكانية التأييد بها للمطالب وتعضيد المسائل في عملية الاستدلال، بل ويقوى ذلك التأييد والتعضيد بطبيعة

الحال في حال اتفاق كلا النسختين في المورد المبحوث عنه، وهذا موكول إلى موارده في البحوث الاستدلالية المفصّلة إن شاء الله تعالى.

وبذلك يتم الحديث بهذه العجالة عن الكتاب الأول، وهو مسائل علي بن جعفر، ومن الله نستمد العون والتوفيق والحمد لله ربّ العالمين.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. الاحتجاج: الطبرسي، أبو منصور، أحمد بن علي بن أبي طالب(ت ٥٦٠ هـ)، تحقيق وتعليق: السيد محمد باقر الخرسان، سنة الطبع: ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر - النجف الأشرف .

٢. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) ، تحقيق: تصحيح وتعليق: مير داماد الأستارابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي ، سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٣. الأذكار النووية: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ، سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٤ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٤. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٥. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)

تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد ، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٦. الأشعثيات والجعفريات النسبة والنسخ: الشيخ محمّد علي العريبي، (معاصر) ٢٠٢٤م.

٧. الأمالي: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة

٨. أمل الآمل في أحوال علماء جبل عامل: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، المطبعة: الآداب - النجف الأشرف، الناشر: مكتبة الأندلس - بغداد .

٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة: الثانية المصححة. سنة الطبع: ١٩٨٣ م الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

١٠. بحوث رجالية في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٤م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١١. بحوث رجالية في المراسيل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٤م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٢. بحوث في شرح العروة الوثقى: الصدر، السيد محمد باقر بن حيدر بن إسماعيل بن صدر الدين الموسوي(ت ١٩٨٠ م)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٩١ - ١٩٧١ م، المطبعة: مطبعة الآداب - النجف الأشرف،

١٣. البروجردي، البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر: تقرير بحث البروجردي للشيخ المنتظري (ت ١٣٨٣هـ)، الطبعة: الثالثة (الأولى المحققة)، سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٦هـ، المطبعة: نگين - قم، الناشر: مكتب آية الله العظمى المنتظري.

١٤. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٥. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

- لبنان.

١٦. تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١ هـ) تحقيق: علي شيري سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

١٧. تذكرة الفقهاء: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: محرم ١٤١٤، المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم.

١٨. تغليق التعليق: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، المطبعة: بيروت، عمان - الأردن - المكتب الإسلامي ،دار عمار، الناشر: المكتب الإسلامي ،دار عمار.

١٩. التنقيح الرائع: المقداد السيوري، جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد الحلي (ت ٨٢٦ هـ)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري. سنة الطبع: ١٤٠٤هـ ، المطبعة: الخيام- قم، الناشر: مكتبة اية الله المرعشي.

٢٠. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢١. تهذيب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ(الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

٢٢. التوحيد: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٢٣. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) . تحقيق: السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٣٦٨ ش. المطبعة: أمير - قم الناشر: منشورات الشريف الرضي - قم.

٢٤. جامع احاديث الشيعة: البروجردي، السيد حسين بن السيد علي بن السيد أحمد الطباطبائي (ت١٣٨٠ هـ(، الطبعة:١٤٠٩ هـ،

المطبعة: مهر- قم.

٢٥. جامع المدارك: الخوانساري، أحمد بن السيد يوسف بن السيد حسن الموسوي (ت ١٤٠٥هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، الناشر: مكتبة الصدوق - طهران

٢٦. الجامع في الرجال: الزنجاني، الشيخ موسى بن عبد الله بن محمود بن عباس (ت١٣٩٩هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني، الطبعة الاولى: ١٤٣٦هـ، الناشر: مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية

٢٧. الجعفريات او الأشعثيات: إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام (كان حيّاً ٢١٠ هـ)، تحقيق: مشتاق صالح المظفر. الطبعة الأولى: ٢٠١٣م، الناشر: العتبة الحسينية المقدسة ،

٢٨. جمال الأسبوع: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر(ت ٦٦٤ هـ) ، تحقيق: جواد قيومي الإصفهاني. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٣٧١ ش المطبعة: مطبعة أختر شمال. الناشر: مؤسسة الآفاق.

٢٩. جواهر الكلام: النجفي، الشيخ محمّد حسن بن باقر بن عبد الرحيم(ت ١٢٦٦ هـ)، تحقيق: تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوچاني الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٣٦٥ ش المطبعة: خورشيد

الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران،

٣٠. الحاشية على مدارك الأحكام: الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٩هـ، المطبعة: ستاره - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .

٣١. الحبل المتين: البهائي، بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت ١٠٣٠هـ)، تحقيق: السيد بلاسم الموسوي الحسيني المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، الناشر: المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية .

٣٢. الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرازي (ت ١١٨٦ هـ)، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤٣٦، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٣٣. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم، الناشر:

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

٣٤. الخصال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. سنة الطبع: ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ ، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٣٥. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) ، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٦. خلاصة عبقات الأنوار: النقوي، السيد حامد حسين ابن السيد محمد قلي الهندي اللكهنوي (ت ١٣٠٦هـ). سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، المطبعة: خيام، الناشر: مؤسسة البعثة - قسم الدراسات الإسلامية - طهران - ايران

٣٧. الخلاف: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جماعة من المحققين، سنة الطبع: جمادي الآخرة ١٤٠٧، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٣٨. الدروس الشرعية: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي

الجزيني (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٧هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

٣٩. دلائل الإمامة: الطبري، محمّد أبو جعفر بن جرير بن رستم الآملي (ت ق٥)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٣، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة

٤٠. ذخيرة المعاد: السبزواري، محمد باقر بن محمد مؤمن الشريف (ت ١٠٩٠هـ)، طبعة حجرية الناشر: مؤسسة ال البيت.

٤١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ)، الطبعة: الثالثة ، سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر: دار الأضواء - بيروت - لبنان

٤٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، تاريخ النشر: ١٤١٩ هـ الطبعة: الأولى المطبعة: ستاره - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٤٣. رجال ابن الغضائري بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر).

الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٣م ، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام ، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٤٤. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢ ، المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.

٤٥. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٤٦. الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، . الناشر: مكتبة الرضي قم المقدسة، تاريخ النشر: ١٤٠٢ هـ.

٤٧. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٨. رسالة الصلاة في المشكوك: النائيني، الميرزا محمد حسين الغروي

(ت ١٣٥٥هـ)، شرحها حفيده الشيخ جعفر الغروي النائيني. ، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم المشرفة

٤٩. رسائل الشريف المرتضى: الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد الموسوي (ت٤٣٦ هـ) تحقيق وتقديم: السيد أحمد الحسيني ، إعداد: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، المطبعة: مطبعة سيد الشهداء - قم، الناشر: دار القرآن الكريم - قم .

٥٠. رسائل الشهيد الثاني: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، التحقيق: مركز الابحاث والدراسات الاسلامية قسم احياء التراث الاسلامي:، الطبعة: ١٤٢١هـ، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلام.

٥١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي (ت١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاري، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر: مؤسسة الثقافة الإسلامية

٥٢. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الافندي، الميرزا عبد الله بن عيسى الإصفهاني التبريزي (ت ١١٣٠ هـ) تحقيق: السيد احمد الحسيني، تاريخ النشر: ١٤٠٣هـ، الناشر: مكتبة اية الله العظمى

المرعشي النجفي

٥٣. رياض المسائل: الطباطبائي، السيد علي بن محمّد علي بن أبي المعالي (ت١٢٣١هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة: الأولى سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٢ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٥٤. الرياض النضرة في مناقب العشرة: المحب الطبري، أحمد بن عبد الله بن محمد (ت ٦٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

٥٥. السرائر: ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: لجنة التحقيق الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١١، المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٦. سير أعلام النبلاء: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) تحقيق: إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط / تحقيق: حسين الأسد الطبعة: التاسعة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٣ م، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان

٥٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد

الحي العكري الدمشقي (ت ١٠٨٩هـ) حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت

٥٨. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل: عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسكان(ت ٤٩٠هـ)، :تحقيق محمد باقر المحمودي: الطبعة الأولى: ١٤١١ هجري:، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي:طهران.

٥٩. طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي - عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي

٦٠. طرق حديث الأئمّة الاثنا عشر: كاظم آل نوح (ت ١٣٧٩هـ)، سنة الطبع: ١٣٩٨هـ، المطبعة: مطبعة المعارف - بغداد ١٣٧٤، الناشر: منشورات مكتبة القرآن والعترة

٦١. العبر في خبر من غبر: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبع سنة: ٢٠٠٦م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

٦٢. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه

القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف.

٦٣. عمدة الطالب: ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (ت ٨٢٨ هـ)، تحقيق: تصحيح: محمد حسن آل الطالقاني، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٨٠ - ١٩٦١ م، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف

٦٤. عوائد الأيام: النراقي، أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر (ت١٢٤٥ هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٣٧٥ م، المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي

٦٥. الغدير في الكتاب والسنة والأدب: الأميني، الشيخ عبدالحسين أحمد النجفي (ت ١٣٩٢هـ)، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٣٩٧ - ١٩٧٧ م، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٦٦. الغَيبة: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني ، الشيخ علي أحمد ناصح الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان ١٤١١ . المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة.

٦٧. فصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقه الرضا عليه السلام: الصدر، حسن بن هادي بن محمد علي (ت ١٣٥٤ هـ) ، تحقيق: رضا الاستادي

٦٨. الفصول الغروية في الأصول الفقهية: الأصفهاني، الشيخ محمّد حسين بن محمّد رحيم (ت ١٢٥٠هـ)، سنة الطبع: ١٤٠٤هـ، المطبعة: نمونه (حجرية)، الناشر: دار أحياء العلوم الإسلامية - قم - ايران

٦٩. الفقه المنسوب للإمام الرضا (عليه السلام): تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم المشرفة، الطبعة: الأولى سنة الطبع: شوال ١٤٠٦هـ، الناشر: المؤتمر العالمي للامام الرضا،

٧٠. فلاح السائل: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق: غلام حسين المجيدي . المطبعة: مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٩هـ، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي ١٣٧٧هـ.

٧١. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) ، الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧٢. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة:

الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٧٣. الفهرست: منتجب الدين، علي بن بابويه الرازي، تحقيق: السيد جلال الدين محدث الأرموي سنة الطبع: ١٣٦٦هـ ش، المطبعة: مهر - قم، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

٧٤. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ)، الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٩ ه ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧٥. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر) ، جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٧٦. القرآن الكريم.

٧٧. قرب الإسناد: الحميري، أبو العباس عبد اللهّ بن جعفر بن الحسن بن مالك (توفي نحو ٣١٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٣هـ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

٧٨. قطعة من رسالة الشرائع: الفقيه الاقدم علي بن الحسين بن بابويه

القمي (ت٣٢٩هـ) ، تحقيق وجمع: كريم مسير، شاكر المحمدي. الطبعة الأولى:٢٠١٤م. منشورات مجلة دراسات علمية ، الناشر: دار المؤرخ العربي.

٧٩. قواعد الأحكام: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٣هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

٨٠. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٨١. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ) فارسي، ترجمة وتحقيق: سيّد محمّد جواد طهراني: ، الطبعة الخامسة: سنة الطبع ١٣٨٦ هجري شمسي: ، الناشر انتشارات پيام حق.

٨٢. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي،

الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٨٣. كتاب الصلاة: الداماد، السيّد محمّد بن السيّد جعفر اليزدي (ت ١٣٨٨هـ) سنة الطبع: جمادي الأولى ١٤٠٥ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٨٤. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء: كاشف الغطاء، الشيخ جعفر بن الشيخ خضر الجناحي (ت ١٢٢٧ هـ). تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان - المحققون: عباس التبريزيان ، محمد رضا الذاكري (طاهريان) وعبد الحليم الحلي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢ هـ، المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

٨٥. كشف اللثام: الهندي، أبو الفضل بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني (ت ١١٣٧ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٦، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٨٦. كفاية الأثر: أبو القاسم علي بن محمد بن علي القمي الرازي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي، سنة الطبع: ١٤٠١، المطبعة: الخيام - قم، الناشر:

انتشارات بيدار.

٨٧. الكُنى والألقاب: القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا بن أبي القاسم (ت ١٣٥٩ هـ)، الطبعة الخامسة ١٣٦٨هـ، الناشر: مكتبة الصدر - طهران،

٨٨. لا ضرر ولا ضرار: السيستاني، السيد علي الحسيني (معاصر)، الطبعة: الأولى - رجب ١٤١٤ ه، المطبعة: مهر - قم ، الناشر: مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني

٨٩. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) ، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت- لبنان، بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٩٠. مباني تكملة المنهاج: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٩٦ ، المطبعة: العلمية - قم المقدسة .

٩١. مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الاذهان: الاردبيلي، أحمد بن محمد المقدس (ت ٩٩٣ هـ)، ، تحقيق: الحاج آغا مجتبى العراقي ، الشيخ علي پناه الاشتهاردي ، الحاج آغا حسين اليزدي

الأصفهاني، تاريخ النشر: ١٤٠٢هـ، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٩٢. مجموعة الجباعي المخطوطة: الورقة ٢٢٠ عن الرسالة.

٩٣. المحاسن: البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت٢٧٤هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني سنة الطبع: ١٣٧٠ - ١٣٣٠ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٩٤. مختصر الجعفريات: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: عبد النبي الشيخ جواد المظفر، سنة الطباعة: ٢٠٢٢ م، الناشر: مجمع الامام الحسين عليه السلام العلمي لتحقيق تراث أهل البيت/ العتبة الحسينية المقدسة.

٩٥. مختلف الشيعة: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الثانية سنة الطبع: ذى القعدة ١٤١٣، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٩٦. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: العاملي، السيد محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي الجبعي، (ت ١٠٠٩ هـ) تحقيق: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث . المطبعة: مهر - قم، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. الناشر: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث.

٩٧. مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت ٧٦٨هـ)، تحقيق: وضع حواشيه: خليل المنصور، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، الناشر: منشورات محمد علي بيضون / دار الكتب العلمية

٩٨. مسائل علي بن جعفر، علي بن الإمام جعفر الصادق (ت ٢١٠ أو ٢٢٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم المشرفة، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ذي القعدة ١٤٠٩هـ، المطبعة: مهر - قم، الناشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عليه السلام) - مشهد المقدسة.

٩٩. مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة: الأولى المحققة، سنة الطبع: ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - بيروت - لبنان.

١٠٠. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت١٤٠٥هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة: شفق - طهران، الناشر: ابن المؤلف

١٠١. مستطرفات السرائر: ابن أدريس، محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: لجنة التحقيق، الطبعة: الثانية، سنة

الطبع: ١٤١١، المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٠٢. مستمسك العروة الوثقى: الحكيم، السيد محسن بن مهدي بن صالح الطباطبائي (ت ١٣٩٠هـ) الطبعة الرابعة - مطبعة الآداب - النجف الأشرف - ١٣٩١هـ.

١٠٣. مستند العروة الوثقى: كتاب الصلاة: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٠ المطبعة: صدر - قم، الناشر: دار الهادي للمطبوعات قم.

١٠٤. مشارق الشموس: الخوانساري، حسين بن جمال الدين محمد بن حسين (ت١٠٩٩ هـ)، طبعة حجرية، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

١٠٥. مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع: الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، الطبعة الأولى: محرم ١٤٢٤هـ، الناشر: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني

١٠٦. مصباح الفقيه: الهمداني، الشيخ رضا بن محمد هادي النجفي (ت ١٣٢٢ هـ) ، المطبعة: حيدري طبعة حجرية. الناشر: منشورات

مكتبة الصدر – طهران ،

١٠٧. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ابوجعفر، محمّد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث- مشهد، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، نشر: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث

١٠٨. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: ١٣٧٩ – ١٣٣٨ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

١٠٩. المعتبر: المحقق الحلي، أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتصحيح: عدة من الأفاضل / إشراف: ناصر مكارم شيرازي سنة الطبع: ١٣٦٤/ ٣/ ١٤ ش، المطبعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، الناشر: مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام) – قم.

١١٠. المعتمد في شرح المناسك: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٦٤ ش المطبعة: العلمية – قم، الناشر: لطفي.

١١١. معجم رجال الاعتبار: عبد السلام بن عبّاس الوجيه (معاصر)،

الناشر: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - عمان، سنة الطبع: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١١٢. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

١١٣. معراج اهل الكمال الى معرفة الرجال وبذيله بلغة المحدثين: الماحوزي، الشيخ شمس الدين سليمان بن عبد الله البحراني (ت ١١٢١ هـ). تحقيق: السيد مهدي الرجائي والشيخ عبد الزهرة العويناتي، طبع: مطبعة سيد الشهداء، الطبعة الاولى ١٤١٢هـ، الناشر: المحقق العويناتي.

١١٤. معرفة السنن والاثار: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، المطبعة: لبنان/ بيروت - دار الكتب العلمية، الناشر: دار الكتب العلمية.

١١٥. مفاتيح الأصول: الطباطبائي، السيد محمد محمد بن علي المجاهد الكربلائي (ت ١٢٢٩هـ)، الطبعة: حجرية.

١١٦. المفيد في معجم رجال الحديث: محمّد الجواهري (معاصر)، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ، المطبعة: العلمية، الناشر: مكتبة المحلاتي - قم - ايران.

١١٧. مقياس الرواة في كليات علم الرجال:: المازندراني، الشيخ علي اكبر السيفي (معاصر)، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ، طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة،

١١٨. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١١٩. مناقب آل أبي طالب: ابن شهر آشوب، أبو جعفر محمّد بن عليّ (ت ٥٨٨ هـ) ، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: ١٣٧٦ - ١٩٥٦ م، الناشر: مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

١٢٠. مناقب علي بن أبي طالب: ابن المغازلي، علي بن محمد بن محمد بن الطيب الواسطي المالكي (ت ٤٨٣هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ، المطبعة: سبحان، الناشر: انتشارات سبط النبي (صلى الله عليه وآله)،

١٢١. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ابن الشهيد الثاني، الشيخ أبو منصور الحسن بن الشيخ زين الدين، العاملي الجبعي (ت١٠١١هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الأولى،

سنة الطبع: ١٣٦٢ ش المطبعة: المطبعة الإسلامية ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٢٢. المهذب البارع: ابن فهد، أحمد بن محمد الأسدي(ت ٨٤١ هـ)، تحقيق: الشيخ مجتبى العراقي سنة الطبع: رجب المرجب ١٤٠٧هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

١٢٣. موسوعة ابن إدريس، ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: السيد محمد مهدي الخرسان، الطبعة: الأولى ، سنة الطبع: ١٤٢٩هـ، المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: العتبة العلوية المقدسة .

١٢٤. الموضوعات: ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة

١٢٥. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٩٦٣ م الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

١٢٦. الناصريات: المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد الموسوي (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق: مركز البحوث والدراسات العلمية سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، المطبعة: مؤسسة الهدى، الناشر: رابطه الثقافة والعلاقات الإسلامية مديرية الترجمة والنشر

١٢٧. نظرية تعويض الاسانيد لتصحيحها: الشيخ عادل هاشم (معاصر). الطبعة الأولى، سنة الطبع: ٢٠٢١م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٢٨. نقد الرجال: التفرشي، السيّد مصطفى بن الحسين الحسيني (ت ١٠٤٤ هـ) ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شوال ١٤١٨، المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

١٢٩. هداية الأمة إلى أحكام الأئمة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: قسم الحديث في مجمع البحوث الاسلامية، الطبعة الاولى: ١٤١٤هـ، الطبع: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية.

١٣٠. الوافي: الكاشاني، الملا محمد محسن بن مرتضى بن محمود (ت ١٠٩١ هـ)، تحقيق: مكتبة امير المؤمنين(اصفهان)، الطبعة الاولى: رجب ١٤٣٠هـ، المطبعة: رسول - قم، الناشر: عطر عترت عليهم السلام

١٣١. الوجيزة (رجال المجلسي): المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) تصحيح وتحقيق: محمد كاظم رحمن ستايش الطبعة: الأولى ٢٠٠٠م، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي (ايران).

١٣٢. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.

فهرسُ المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
مقدّمة عامّة مهمة	٩
١- النّمط الأوّل:	٩
٢- النّمط الثاني:	١٠
٣- النّمط الثالث:	١١
القسم الأول:	١٢
القسم الثاني:	١٢
الأمر الأوّل:	١٤
الأمر الثاني:	١٤
أهمية دراسة اعتبار هذه الكتب:	١٤
وهناك تساؤل آخر مهم جدّاً وهو:	١٥
تمهيد:	١٩
الكلام في مكانة علي بن جعفر عند الرّجاليين ووثاقتهم:	٢١
١- ما ذكره الكشّي، حيث قال:	٢٢
٢- ما نقله الكليني:	٢٢
الموضع الأوّل:	٢٣
الموضع الثاني:	٢٤
الملاحظة الأولى:	٢٨

الموضوع	الصفحة
الملاحظة الثّانية:	٢٩
الطريق الأوّل:	٣٠
الطريق الثاني:	٣٠
الطريق الثالث:	٣١
الطريق الرابع:	٣١
الطريق الخامس:	٣١
الطريق السادس:	٣١
الطريق السابع:	٣١
الأمر الأوّل:	٣٢
السبب الأوّل:	٣٢
السبب الثاني:	٣٣
السبب الثالث:	٣٥
الأمر الثاني:	٣٦
الحديث عن كتاب مسائل علي بن جعفر، عن عدّة جهاتٍ:	٣٦
الجهة الأولى:	٣٦
الاتجاه الثاني:	٤٠
الاتجاه الثالث:	٤٣
الجهة الثانية:	٤٣

الموضوع	الصفحة
أوّلاً:	٤٤
عمدة الصور التي وصلت إلينا بها مسائل علي بن جعفر	٤٦
الصورة الأولى:	٤٧
الطريق الأول:	٤٧
الطريق الثاني:	٤٧
الطريق الثالث:	٤٨
الطريق الرابع:	٤٨
الطريق الخامس:	٤٩
الصورة الثانية:	٤٩
الصورة الثالثة:	٥٠
الكلام في الصورة الأولى:	٥١
الكلام في طريق الصدوق الأوّل:	٥١
الثاني: محمّد بن الحسن بن الصفّار:	٥٦
الثالث: سعد بن عبد الله، فقد ترجم له النجاشي بالقول:	٥٧
الرّابع: وهو أحمد بن محمّد بن عيسى:	٥٨
الخامس: وهو الفضل بن عامر:	٥٩
السادس: وهو موسى بن القاسم البجلي:	٦٠
الكلام في الطريق الثالث:	٦١

الموضوع	الصفحة
الكلام في الطريق الرّابع:	٦٣
الكلام في الطريق الخامس:	٦٤
الكلام في الصورة الثانية من روايات علي بن جعفر:	٦٦
الكلام في الصورة الثالثة من روايات علي بن جعفر	٧٣
الأمر الأوّل:	٧٥
الأمر الثاني:	٧٥
الأمر الثالث:	٧٦
الأمر الرابع:	٧٦
الأمر الخامس:	٧٦
الأمر السادس:	٧٦
الأمر الأوّل:	٧٧
الأمر الثاني:	٧٨
الأمر الثالث:	٧٨
المختار النهائي في الكتاب:	٨٥
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٨٧
فهرسُ المحتويات	١١٧